المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
جهة بني ملال خنيفرة
إقليـــم خريبكـــة
جماعـــة وادي زم
قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية
والإقتصادية والإجتماعية والرياضية
مصلحة كتابة المجلس والشؤون
الاجتماعية والمجتمع المدني

محضـــر

الـــدورة العاديـــة

لشـهـــر فبرايـــر 2024

المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
جهة بني ملال خنيفرة
إقليـــم خريبكـــة
جماعـة وادي زم
قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية
والاقتصادية والاجتماعية والرياضية
مصلحة كتابة المجلس والشؤون
الاجتماعية والمجتمع المدني

محضر اجتماع المجلس الجماعي لمدينة وادى زم

خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2024

جلسة مفتوحة للعموم

الورقة الحافظة

جلســـة فريدة

عقد المجلس الجماعي لمدينة وادي زم دورته العادية لشهر فبراير 2024، يوم الثلاثاء 2024/02/06، على الساعة التاسعة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، برئاسة السيد رحالي الكمراني النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي، وبحضور السيد: سيد أحمد الداهي باشا المدينة، والسيد نور الدين الحفيان القائد رئيس الملحقة الإدارية الرابعة بوادي زم.

- عدد الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس الجماعي: (31) عضوا.
- عدد الأعضاء الحاضرين (25) عضوا وهم السادة:

1-	رحالي الكمراني	النائب الأول للرئيس
2-	محمد زيداني	النائب الثالث للرئيس
3-	بناصر اليوسفي	النائب الرابع للرئيس
4-	نجاة ميري	النائبة الخامسة للرئيس
5-	سناء المعدور	النائبة السادسة للرئيس
6-	الحبيب كسمي	كاتب المجلس
7-	فاطنة نشاط	نائبة كاتب المجلس
8-	زهير برحيل	عضو مجلس جماعة وادي زم
9-	نزهة الشليحي	عضو مجلس جماعة وادي زم
10-	المصطفى العماري	عضو مجلس جماعة وادي زم
11-	مليكة بعلواش	عضو مجلس جماعة وادي زم
12-	عبد الإله حرطيطي	عضو مجلس جماعة وادي زم
13-	عزيزة شعير	عضو مجلس جماعة وادي زم
14-	محمد ماتور	عضو مجلس جماعة وادي زم
15-	بوعبيد غربال	عضو مجلس جماعة وادي زم
16-	هشام حسنابي	عضو مجلس جماعة وادي زم
17-	لبصير بنعيادة	عضو مجلس جماعة وادي زم
18-	بوعزة العبادي	عضو مجلس جماعة وادي زم
19-	محمد الرحماني	عضو مجلس جماعة وادي زم
20-	محمد سكراط	عضو مجلس جماعة وادي زم
21-	سعاد محراش	عضو مجلس جماعة وادي زم
22-	محمد المسعودي	عضو مجلس جماعة وادي زم
23-	الزهرة الباز	عضو مجلس جماعة وادي زم
24-	محمد حاكمي	عضو مجلس جماعة وادي زم
25-	حنان شقيمة	عضو مجلس جماعة وادي زم

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: (00).
- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: (06) وهم السادة:

1- محمد بنبيكة رئيس المجلس الجماعي لوادي زم
2- محمود مدني عضو مجلس جماعة وادي زم
3- محمد الهبطي عضو مجلس جماعة وادي زم
4- خليل وهبي عضو مجلس جماعة وادي زم
5- أنجود مدراني عضو مجلس جماعة وادي زم
6- نزهة اليوسفي عضو مجلس جماعة وادي زم

- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم: (لا أحد).

كما حضر أيضا السادة:

1- حسن ممدوح مكلف بمديرية المصالح الجماعية ورئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية.
2- سعيد الغابي رئيس قسم التعمير والبيئة والأشغال والممتلكات والنفقات بالجماعة.
3- خالد ميموني مدير الدراسات بالوكالة الحضرية لبني ملال.
4- نورالدين ضريف رئيس مصلحة تصاميم التهيئة والنمو بالوكالة الحضرية لبني ملال.
5- إلهام الفاضلي رئيسة مصلحة الهندسة والبنية المعمارية بالوكالة الحضرية لبني ملال.
6- محمد رديوس رئيس مصلحة التعمير وتدبير المجال والبيئة والممتلكات.
7- عبد الإله اليمامي رئيس مصلحة كتابة المجلس والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني.
8- الميلودي هيبي مكتب شؤون المجلس الجماعي.
9- محمد حاكيمي مكتب شؤون المجلس الجماعي.
10- إلهام النزاهي مكتب شؤون المجلس الجماعي.
11- حسن الشافي مكتب التواصل والعلاقات العامة.
12- فؤاد الخطابي رئيس قسم الجماعات الترابية بباشوية وادي زم.
13- صالح وحميدن رئيس مصلحة الشؤون القانونية بباشوية وادي زم.

<u>وبناء على جدول الأعمال الذي يضم النقط التالية:</u>

1- تقرير إخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس الجماعي في إطار الصلاحيات المخولة له.
2- إخبار المجلس الجماعي بالتغييرات التي تطرأ على سجل الممتلكات الجماعية.
3- التداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.
4- برمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2023.
5- إلغاء وإعادة برمجة بعض الاعتمادات المخصصة بميزانية التجهيز.
6- الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة وادي زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها.
7- الدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية بجماعة وادي زم.
8- الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي جماعي في شأن تنظيم شغل الملك العام للجماعة مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء.

9- التداول في العريضة المقدمة من طرف جمعية وادي زم للتنمية والتواصل حول موضوع إحداث أكشاك بساحة بني سمير خاصة بعرض وتسويق منتوجات النساء.
10- المصادقة على مقرر جماعي يقضي بتوحيد احتلال الملك العام الجماعي أمام المحلات التجارية والمهنية من حيث اللون والشكل.
11- تدارس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم لتقرير تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة برسم سنة 2023.

بعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات وكلمة ترحيبية في حق الحاضرين، أعلن السيد النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي عن افتتاح الدورة العادية لشهر فبراير 2024 في جلستها الفريدة، وأشار أنه ينوب عن السيد رئيس المجلس لتغيبه بعذر لأسباب شخصية كونه خارج أرض الوطن، حيث ذكر طبقا لمقتضيات المادة 67 من القانون التنظيمي المشار إليه بأسماء الأعضاء المتغيبين، وعرض إلى أعذارهم دون تسجيل أي اعتراض من طرف السادة أعضاء المجلس الجماعي.
كذلك تقدم باسم المجلس الجماعي بتعزية السيد محمد سكراط في وفاة أخيه الذي وافته المنية مؤخرا، كما تمت التعزية في وفاة المناضل محمد بنسعيد آيت إيدر أحد رموز الحركة الوطنية بالمغرب الذي وافته المنية صبيحة هذا اليوم، وذكر بنقط جدول الأعمال، وتم تناولها وفق ما هو مبين طيه.

التوقيعات

النائب الأول للرئيس	كاتب المجلس
رحالي الكمراني	الحبيب كسمي

النقطة الأولى: تقرير إخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس الجماعي في إطار الصلاحيات المخولة له.

النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي :

أشار بخصوص هذه النقطة أنه بناء على مقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وكذا المادة 27 من النظام الداخلي للمجلس، فإن الرئيس يقدم عند بداية كل دورة عادية تقريرا إخباريا للمجلس حول الأعمال التي قام بها في إطار الصلاحيات المخولة له، وفي هذا الصدد تطرق إلى ما يلي:

تاريخ ومكان النشاط	نوع النشاط
05 أكتوبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس اشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023.
11 أكتوبر 2023 بالمستودع الجماعي	ترأس اجتماع اللجنة التقنية المحلية .
24 أكتوبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس الاجتماع الشهري لمكتب المجلس.
30 أكتوبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع اللجنة الفرعية لاستكمال دراسة مشروع ملاعب القرب عين عيشة و 20 غشت .
31 أكتوبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس الاجتماع الشهري لمكتب المجلس.
31 أكتوبر 2023 بالملعب البلدي	حضور اجتماع اللجنة الإقليمية المختلطة حول الملعب البلدي.
شهر نونبر2023	
08 نونبر 2023 بالمستودع الجماعي	ترأس اجتماع اللجنة التقنية المحلية.
10 نونبر 2023 بعمالة خريبكة	حضور اجتماع حول اصلاح سقف القاعة المغطاة بحي الفوسفاط.
15 نونبر 2023 بعين المكان	حضور اجتماع استكمال وانهاء عملية تحرير الملك العام الجماعي بحي المسيرة من منقولات تشغله بعد تنفيذ حكم قضائي.
15 نونبر 2023 بالمستودع الجماعي	ترأس اجتماع اللجنة التقنية المحلية.
15 نونبر 2023 بعين المكان	ترأس اجتماع حول التسلم النهائي لأشغال تهيئة شارع المسيرة.
15 نونبر 2023 بعين المكان	حضور اجتماع حول احداث ملعب القرب بحي الفوسفاط
21 نونبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس الاجتماع الشهري لمكتب المجلس.
28 نونبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس الاجتماع الشهري لمكتب المجلس.
شهر دجنبر2023	
01 دجنبر 2023 بمصلى المدينة	حضور صلاة الاستسقاء.
06 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع اللجنة التقنية المحلية.
08 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع مكتب المجلس حول جدول أعمال الدورة الاستثنائية تبعا للإرسالية العاملية عدد 7524 بتاريخ 07 دجنبر2023 لعقد الدورة المذكورة.
11 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	حضور لقاء مع مكتب الدراسات من أجل المواكبة لإعطاء الانطلاقة لمهمة الإفتحاص الداخلي.

12 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع حول الباقي استخلاصه.
13 دجنبر 2023 بالمستودع الجماعي	ترأس اجتماع اللجنة التقنية المحلية.
25 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس جلسة فتح الأظرفة (السمسرة العمومية لكراء المرافق الجماعية)
27 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس الجلسة الثانية لفتح الأظرفة (السمسرة العمومية لكراء المرافق الجماعية).
27 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس الاجتماع الشهري لمكتب المجلس.
28 دجنبر 2023 بمقر الجماعة	ترأس الجلسة الثالثة لفتح الأظرفة (السمسرة العمومية لكراء المرافق الجماعية).

شهر يناير 2024

04 يناير 2024 بباشوية وادي زم	حضور اجتماع لجنة اليقظة حول حي المسيرة.
09 يناير 2024 بالقاعة الكبرى بخريبكة	حضور اجتماع حول إدارة الاجهاد المائي.
09 يناير 2024 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع مكتب المجلس حول وضع جدول اعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2024.
10 يناير 2024 المركب الثقافي بوادي زم	حضور انطلاق الأنشطة الثقافية بالمركب الثقافي وادي زم.
12 يناير 2024 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع حول منصة الرخص الاقتصادية.
16 يناير 2024 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع مكتب المجلس حول حصر جدول اعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2024.
16 يناير 2024 بباشوية وادي زم	حضور اجتماع حول الاحياء المستصلحة.
17 يناير 2024 المقر الجديد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)	حضور افتتاح المقر الجديد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS).
23 يناير 2024 بعمالة خريبكة	حضور اجتماع حول التدبير المائي.
31 يناير 2024 بمقر الجماعة	حضور الاجتماع المشترك بين لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة واللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء.
31 يناير 2024 بمقر الجماعة	حضور اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

التوقيعات

النائب الأول للرئيس

رحالي الكمراني

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

النقطة الثانية: **إخبار المجلس الجماعي بالتغييرات التي تطرأ على سجل الممتلكات الجماعية.**

وبهذا الخصوص أخبر السيد النائب الأول للرئيس السادة أعضاء المجلس الجماعي بأنه بناء على المادة 3 من القانون 19-57 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، فإن سجل المحتويات الذي تقيد فيه جميع العقارات التابعة لأملاكها، والمقسم إلى قسمين تقيد في أحدهما الأملاك العامة، وفي الآخر الأملاك الخاصة، لم يطرأ عليه أي تغيير.

التوقيعات

النائب الأول للرئيس	كاتب المجلس
رحالي الكمراني	الحبيب كسمي

النقطة الثالثة: التداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.

العـــرض

في طرحه لهذه النقطة أشار السيد النائب الأول للرئيس بأن اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء عقدت اجتماعا في الموضوع يوم 25 يناير 2024 بمقر الجماعة وتدارست الموضوع، وبأنه سيعطي الكلمة بداية للسيد ممثل الوكالة الحضرية لبني ملال، يليه السيد رئيس اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء، ثم السادة أعضاء المجلس، وفسح مجال التدخلات.

المنـــاقشـــة

خالد ميموني: مدير الدراسات بالوكالة الحضرية لبني ملال

في هذا الصدد قدم عرضا في الموضوع تطرق فيه بداية إلى تصنيف إقليم خريبكة حسب مشروع هذا المخطط إلى ثلاثة أقطاب وهي: منطقة خريبكة كمركز للإدارة والخدمات والتميز، منطقة وادي زم كمركز حضري وانتاجي، ثم أبي الجعد وبني زرنتل كمركز للسياحة الثقافية والبيئية.

بعده استعرض أهم التوجهات التي جاء بها هذا المخطط في المجال الذي يهم مدينة وادي زم كقطب حضري جديد للإنتاج ، الغاية منه الوصول بمدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها الى قطب قوي يهدف إلى تطوير النشاط الصناعي ، من خلال خلق نظام بيئي مخصص لاستضافة مشاريع متنوعة من المكتب الشريف للفوسفاط بما في ذلك المنطقة الصناعية المتكاملة في وادي زم ومنطقة التكنولوجيا الحديثة ووحدة للإدارة والصيانة و التكوين والتميز، ومنطقة لإعادة تأهيل التعدين وتحويله من خلال مشاريع محددة مثل مراكز الترفيه والرياضة ومنطقة الطاقة الشمسية ونادي الرماية، وأوضح بأن المخطط برمج محطة للبضائع ومنطقة للعرض والتسويق وفق رؤية مستقبلية واستشرافية.

كذلك أشار إلى أهم التوجهات الكبرى لمجال وادي زم فيما يخص السكن والمرافق والتجهيزات والشبكة الطرقية والسككية والأنشطة الاقتصادية والخدماتية، إضافة الى الجدولة الزمنية للمناطق المفتوحة للتعمير على المدى القصير والمتوسط والبعيد والتي تم توضيحها من خلال الخريطة التركيبية.

وخلال عرضه دعا السيد مدير الدراسات بالوكالة الحضرية المجلس الجماعي لوادي زم إلى ضرورة التوفر على توجهات واضحة خارج مدار التهيئة، وشدد على أهمية تدقيق المخطط من طرف اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء وقسم التعمير بالجماعة وصياغة الملاحظات في أفق التداول بشأنها من طرف المجلس، كون إنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم الذي مدته 10 سنوات والذي سيعد سنة 2024 مرتبط بمخرجات مخطط توجيه التهيئة العمرانية الذي يمتد لخمسة وعشرين سنة، وخلص إلى أنه لا يمكن تهيئة مدينة وادي زم بمعزل

عن الجماعات المحيطة والتي وجب الجلوس معها بغرض التشاور حول المناطق المحيطة بالمدينة في إطار التوسع ، وأن مصالح الوكالة الحضرية تبقى رهن الإشارة في أي استشارة أو مساعدة تقنية.

المصطفى العماري:

تدخل بصفته رئيس اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء، حيث أشار بأن هذه النقطة أدرجت بجدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2024 بعد أن توصلت الجماعة بالإرسالية العاملية عدد 7962 بتاريخ 26 دجنبر 2023 المتضمنة لنسخة من مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة قصد التداول بشأنه من طرف المجلس الجماعي لوادي زم، بحيث بعد أن وضعت النقطة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2024 أحيلت على هذه اللجنة بغرض الدراسة ، مذكرا بأن الجماعة توصلت فقط بنسخة واحدة من المشروع ، وبدون أن تكون مرفقة بقرص مدمج أو حامل معلوماتي .

بعده أوضح بأن المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية هو وثيقة استراتيجية مرجعية تضمن تناسق الرؤى واستراتيجية القطاعات في مجالات الإسكان والاقتصاد والبيئة والنقل والتجهيز، بحيث صنف إقليم خريبكة حسب هذا المخطط إلى ثلاثة أقطاب وهي:

- ✓ **منطقة خريبكة**: مركز للإدارة والخدمات والتميز.

منطقة وادي زم كمركز حضري وانتاجي: بحيث حدد مشروع المخطط المديري تطوير النشاط الصناعي من خلال خلق نظام بيني مخصص لاستضافة مشاريع متنوعة من المكتب الشريف للفوسفاط بما في ذلك ما يلي:

المنطقة الصناعية المتكاملة في وادي زم ومنطقة التكنلوجيا الحديثة ووحدة للإدارة والصيانة على مساحة تزيد عن 1000 هكتار، مخصصة لإعادة تأهيل التعدين بهذه المنطقة وتحويلها من خلال مشاريع محددة، مثل مراكز الترفيه والرياضة ومنطقة الطاقة الشمسية ونادي الرماية... الخ وذلك على مساحة مهمة (2500 هكتار).

وأوضح أنه في هذا الصدد لابد من التذكير بأن المخطط المديري سيخصص منطقة لتوسيع هذه المنصة التي ستستفيد من قربها من الطريق السيار وخط السكة الحديدية، كما يخطط لإنشاء محطة للبضائع ومنطقة للعرض والتسويق لتعزيز استخراج المعادن وخاصة الرخام والحجر، بالإضافة إلى منطقة للأنشطة والحرف في قصبة الطرش في حين أن جماعة المعادنة مخصصة فيها تجهيزات كبرى ومشاريع استثمارية اقتصادية.

- ✓ **منطقة أبي الجعد وتضم بني زرنتل: كمركز للسياحة الثقافية والبيئية.**

وأشار أنه بعد استعراض الخطوط العريضة للمشروع وبعد دراسته في إطار لجينة تقنية جماعية لابد من طرح بعض الملاحظات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في هذه الوثيقة وهي:

- ضرورة تحيين المعطيات المتعلقة بالتطهير السائل بتنسيق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء-.
- أهمية الأخذ بعين الاعتبار مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة المسترجعة من محطة التصفية في سقي الأراضي الفلاحية المجاورة للمدينة وسقي المناطق الخضراء بوادي زم.
- ضرورة معرفة مآل عقار المنطقة الممتدة على طول المسافة من نهاية المسار الأخضر إلى حدود المدار الحضري والمدرجة بتصميم التهيئة الحالي كمنطقة خضراء.

- مآل عقار السوق الأسبوعي الحالي بشارع المسيرة بعد تنقيل هذا المرفق إلى موقعه الجديد.
- أنه لم يتم إدراج مقترحات بخصوص عين برتي وعين الحاجبات الغنيتان بالمياه الجوفية ، لاسيما في ظل ندرة المياه ، علما أن مسارها يصب في قناة تصريف مياه الأمطار والمياه العادمة، بحيث يجب تثمين هذه المنطقة إلى حدود المدار الحضري.

وخلص أنه في الأخير لابد من إخبار السادة الحضور أنه طبقا لمشروع المخطط المديري فموقع المحطة الطرقية ومحطة السكة الحديدية الجديدتان هما مدرجتان في الجهة الشمالية لوادي زم علما أن خط السكة الحديدية سيكون مزدوجا ينفصل في وادي زم، أحدهما في اتجاه مدينة بني ملال، والآخر في اتجاه مدينة خنيفرة، مما يحتم أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار بمناسبة تصميم التهيئة المقبل.

وذكر أنه بعد المناقشة صوت السادة أعضاء اللجنة الحاضرين بالإجماع على مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة مع الملاحظات السالف ذكرها التالية:

- ضرورة تحيين المعطيات المتعلقة بالتطهير السائل بتنسيق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء-.
- أهمية الأخذ بعين الاعتبار مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة المسترجعة من محطة التصفية في سقي الأراضي الفلاحية المجاورة للمدينة وسقي المناطق الخضراء بوادي زم.
- ضرورة معرفة مآل عقار المنطقة الممتدة على طول المسافة من نهاية المسار الأخضر إلى حدود المدار الحضري والمدرجة بتصميم التهيئة الحالي كمنطقة خضراء
- مآل عقار السوق الأسبوعي الحالي بشارع المسيرة بعد تنقيل هذا المرفق إلى موقعه الجديد.
- أنه لم يتم إدراج مقترحات بخصوص عين برتي وعين الحاجبات الغنيتان بالمياه الجوفية، لاسيما في ظل ندرة المياه علما أن مسارها يصب في قناة تصريف مياه الأمطار والمياه العادمة، بحيث يجب تثمين هذه المنطقة إلى حدود المدار الحضري.

وفي الأخير شكر كل من ساهم في انجاز مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

أشار بأنه بعد هذه التدخلات فالمجال مفتوح للسادة الأعضاء، وفيما إذا كانت هناك أسئلة في الموضوع.

محمد سكراط :

تدخل في إطار نقطة نظام قائلا نحن نتداول في مشروع لا أن نوجه أسئلة للوكالة الحضرية.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

أوضح أنه لتوسيع النقاش فليس هناك عيب في إطار التداول بأن يتم طرح أسئلة.

زهير برحيل:

طلب في إطار نقطة نظام الاطلاع على المراسلة العاملية حول مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة، ملاحظا بأن الموضوع يتطلب يوما دراسيا، قائلا نحن نريد أن نفهم وأن نعرف إلى أين تتجه الأمور.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

استجاب لطلب السيد زهير برحيل حيث قرأ على الحضور الإرسالية العاملية عدد 7962 /ع خ/ ك ع/ ق.ت. ب بتاريخ 26 دجنبر 2023 حول مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.

حنان شقيمة:
قالت نحن نتداول في مشروع مهم إلا أنه لم نتوصل كأعضاء بالوثائق المتعلقة به بغرض الدراسة.

محمد المسعودي:
أشار في البداية بأنه كان لا يرغب في التدخل إلا أنه يريد أن يذكر السيد رئيس الجلسة إلى اغفال استحضار مسألة إخلاء زنقة سوق الاثنين ، منوها بمجهودات السيد باشا المدينة والسلطات المحلية والأمنية وبالعمل الجبار والسلاسة التي مرت بها العملية متمنيا للجميع التوفيق، بعده أوضح بأن النقطة المطروحة للتداول مهمة بالنسبة للمدينة ، لأن أول ما يطلع عليه المستثمر هو تصميم التهيئة تم تطرق إلى مشاكل التعلية واختلافها بنفس المناطق السكنية، طالبا تأجيل البث في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة بغية تعميق الدراسة.

محمد سكراط:
قال بأن هذه الوثيقة العمرانية تم عرضها بعمالة الإقليم منذ ثلاثة سنوات وتكلفت بها وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ، وتمت موافاة كل رئيس جماعة بنسخة من المشروع ، وأضاف بأنه كان يتمنى تعميق النقاش ، ملاحظا أن مكتب الدراسات الذي أنجز هذا العمل أغفل عدة أمور، لأن هذه الوثيقة فيها حيف وهي قابلة للتعديل لأنها ليس نصا قرآنيا ، وأن ما عرض أمامنا فيه عدة نقائص ، وقال هنا نحتاج مهندسا بالجماعة لا تقنيا ، تم أعطى مقارنة بين المنطقة الحرة لسيدي يحيى حيث تستغرق المدة الزمنية لنقل المنتوجات ساعتين و35 دقيقة ، في حين أنه بوادي زم قد يتطلب الأمر فقط ساعة و50 دقيقة. وركز على ضرورة تعميق البحث والنقاش في الموضوع، لأنه لا يعقل أنه منذ المدة الزمنية التي عرض فيها المشروع بعمالة الإقليم إلى حينه لم تتغير المعطيات، طالبا التريث لاسيما والجماعة لم تتوصل بالنسخة الرقمية للوثيقة التي يجب أن تتوفر للجميع.

هشام حسنابي:
في كلمته أوضح بأنه لا يريد أن يبخس العمل الذي قام به مكتب الدراسات الذي عقد عدة اجتماعات مع المؤسسات الإقليمية في الموضوع ، ملاحظا بأنه يريد أن يقدم بعض الملاحظات الهيكلية التي من الواجب أخذها بعين الاعتبار كالتركيبة الديمغرافية ، لاسيما مع الهجرة القروية نحو المدينة ، تم المناطق المشتركة بين الجماعات ، ذلك أن الجماعة يقع على كاهلها انجاز تصميم التهيئة في حين تلاحظ العشوائية في المنطقة المشتركة، مما يحتم أن تستحضر الوكالات الحضرية في تصوراتها المدن الحاضنة ، تم تطرق إلى موضوع محطة تصفية المياه العادمة ومسألة إعادة استغلال المياه المسترجعة، كأمور وجب الوقوف عندها ، علما - يقول - بأن هناك حاليا تقنيات اللجوء إلى تحلية مياه البحر، لاسيما مع تضرر الفرشة المائية لإقليم خريبكة الذي يضخ 60 % من الفوسفاط إلى الجرف الأصفر في غياب آلية لاسترجاع المياه المستعملة في هذا الاطار.

بوعزة العيادي:
أشار أنه عندما يتم الحديث على مخطط توجيه التهيئة العمرانية فهو مشروع للمستقبل والأمل ومشروع اقتصادي سياحي ثقافي اجتماعي يمتد إلى 25 سنة ، وبالتالي - يقول - لا يمكننا أن نناقش أو نعطي رأينا في لحظة وجيزة ، ذلك أن الضابطة التعميرية لوحدها تتطلب في نقاشها شهورا، وأنه وجب في نظره أن يراعي المشروع هوية مدينة وادي زم وتاريخها ، وكذا مسألة الاحصاء فيما يتعلق بالنمو الديموغرافي ، لأنه الى حدود سنه 2024 لا يعرف عدد ساكنة وادي زم بالضبط مما يحتم الوقوف على هذه النقطة ، كما أنه يجب على الدولة الانفتاح على

المحيط على اعتبار أن هناك مشاكل على مستوى الأحياء والجماعات المجاورة وعلاقتها بالمدينة اقتصاديا وثقافيا ، وبأن كل ذلك يحيل على ضرورة عقد يوم دراسي في الموضوع ، ملاحظا أن السادة الحضور لم يستوعبوا ما قيل في العرض ، وبالتالي هل نوقشت بالمشروع المنطقة الصناعية ومنطقة اللوجستيك ؟ فوادي زم نريدها أن تكون سياحية لا أن تصنف بأن بها أحياء عشوائية، فالمدينة أعطت نموذجا في المقاومة والدفاع عن الوطن، وخلص أن مثل هذه الأمور تتطلب وقتا بغرض نقاشها.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

قال بأنه لا يرى مانعا في فتح لائحة ثانية من أجل توسيع النقاش.

عبدالاله حرطيطي:

أشار بداية بأن النقطة ورد بها التداول وليست المصادقة، وأنه وكما جاء في التدخلات فتصميم التهيئة هو حياة مدينة وادي زم والتي ستعيشها لمدة 25 سنة، متسائلا على وقع ماذا ستعيش ذلك؟ مضيفا أنه وردت أشياء بالمشروع بشكل عمومي وغير واضحة، وتم القول بالمدى القصير والمتوسط والبعيد، مركزا على أن المدى القصير والمتوسط والبعيد وجب تحديد مدته الزمنية كالقول مثلا أننا الى غاية سنة 2028 سننجز مشروعا معينا، لأن المستثمر يجب أن يعرف المدة الزمنية التي ستنجز فيها المنطقة الصناعية أو المحطة الطرقية، وخلص إلى اقتراح عقد يوم دراسي في الموضوع بحضور المجتمع المدني وفعاليات ثقافية وسياسية، لأن الحياة بمدينة وادي زم يجب أن تتسم بالجمالية.

محمد حاكمي:

أشار بأنه سيتكلم عن نفسه من منطلق أول تجربة له كعضو بهذا المجلس ، ملاحظا بأنه بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية طرحت مسألة مساهمة الجماعة مع الوكالة الحضرية بخصوص تصميم التهيئة ، وبالتالي فهو يضم صوته إلى كل من طالب بالوثائق ، لأنه يجب اشراك الجميع بهذا الخصوص ، وعرض الى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار في المشروع أن تكون مدينة وادي زم منطقة صناعية وانتاجية لأنها حسب التقسيم الجهوي فهي بوابة الجهة بتوفرها على الطريق السيار وخط السكة الحديدية ، مما يحتم استثمار هذه المعطيات بشكل جيد ، ناهيك عن توفر المدينة على مياه جوفيه ومنابع للمياه رغم التضرر من الجفاف ، ملاحظا أن مشروع استرجاع المياه العادمة لا زالا لم يخرج الى حيز الوجود ، وبأن هذه فرصة يجب اغتنامها قصد الوصول الى حل لهذا المشكل ، مركزا على أهمية تجاوز الصراع بين شمال المدينة وجنوبها ووضع بصمة لهذا المجلس لما فيه صالح وادي زم.

المصطفى العماري:

أوضح بأن هناك خلط في التدخلات بين تصميم تهيئة المدينة الذي مدته 10 سنوات مع مخطط توجيه التهيئة العمرانية الاقليمي الذي مدته 25 سنة والذي يعتبر ملزما للوكالات الحضرية ، وأشار بأن منطقة وادي زم تصلح لها الصناعة واللوجستيك ، مذكرا بأن خط السكة الحديدية سيكون مزدوجا ينفصل في وادي زم ، أحدهما في اتجاه مدينة بني ملال ، والآخر في اتجاه مدينة خنيفرة مما يحتم أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، لاسيما ومنطقة وادي زم ستستقطب مشاريع مهمة ومتنوعة من المكتب الشريف للفوسفاط بما في ذلك المنطقة الصناعية المتكاملة في

وادي زم ومنطقة التكنلوجيا الحديثة ووحدة للإدارة والصيانة على مساحة تزيد عن 1000 هكتار، مخصصة لإعادة تأهيل التعدين وتحويلها من خلال مشاريع مهمة، مثل مراكز الترفيه والرياضة ومنطقة الطاقة الشمسية ونادي الرماية... الخ الى جانب تأهيل الشبكة الطرقية بالأحياء بمحيط المدينة كالحرشة ولمطوع واسكيكيمة وغيرها.

بناصر اليوسفي:

أوضح بأن المشروع يجب أن يراعي عدة معطيات، ذلك أن مخطط توجيه التهيئة العمرانية جاء مع انتهاء سريان تصميم التهيئة، مضيفا أنه اليوم يتم الحديث على الجماعات المحيطة كقصبة الطرش والمعادنة، متسائلا فيما إذا كانت على استعداد لاستقبال هذه المشاريع وفق التركيبة المطروحة بما في ذلك مسألة الدخول إلى المجال الحضري لوادي زم؟ متسائلا أيضا عن الوعاء العقاري الكفيل باستقبال هذه المشاريع؟ مركزا على أن الوثيقة وضعت محطة السكة الحديدية الى جانب المحطة الطرقية، كذلك بين أن المشروع يمتد سرياته لخمسة وعشرين سنة، مما يستدعي أخذ الوقت الكافي لدراسته لأنه قد تشتغل عليه أربعة مجالس مقبلة، وخلص إلى ضرورة وضع تصور حقيقي عوض خلق متاعب إضافية للمدينة، متسائلا عن مآل مشروع المسار الاخضر من السد التلي الى عين قيشر؟ وعن عدم استكمال هذا المشروع على طول هذه المسافة؟ وأنه بالنسبة لما هو اقتصادي - يقول- فإنني أريد كذلك حقي في الإدارة والسياحة، مستدلا بتجربة معمل ايكوز الذي كانت ادارته في مدينة سطات والقطب الصناعي في وادي زم، وبالتالي في حالة شكاية هل يتم التوجه الى مدينة الدار البيضاء؟ مختتما بأن كل ذلك يحيل على أن المجال الحضري يجب أن يتضمن كذلك ما هو اداري وفي تناسق مع المجال القروي.

محمد زيداني:

قال بأن أهم شيء يجب الوقوف عنده بخصوص هذه النقطة هو التريث وعدم العجالة ، ملاحظا بأن المشروع لم ينسجم مع الخصاص الذي تعاني منه مدينة وادي زم وعدة أشياء أخرى ، فالمدينة كانت تعيش حيفا في المشاريع التنموية ومشاريع المجمع الشريف للفوسفاط ، ملفتا الانتباه بأن هذه المؤسسة ساهمت في اجهاد ماني بالمدينة ، وأنه حبذا اذا كان المجمع المذكور يضخ الفوسفاط بالماء الصالح للشرب أن يستغل استرجاع المياه المعالجة ، مضيفا بأن احصائيات السكان قد تحيل على 130 و 140 ألف نسمة ، لأن معظم الولادات مسجلة بمدينة خريبكة بحكم الولادة بها ، وبالتالي فسجل الولادات غير محين ، مركزا على أن هذه الدراسة يجب أن تنفتح على حاجيات آنية كالمحطة الطرقية التي يجب أن لا تكون بعيدة على ملتقيات الاتجاهات ، لذا يقول وجب التريث والقيام بمجموعة من الأيام الدراسية للوصول لتخطيط عمراني في المستوى.

السيد باشا المدينة:

ثمن مداخلات الحضور التي تبين الحرص على التنمية، ذلك أن المشروع الذي يمتد حيزه الزمني ل 25 سنة يتم الرجوع فيه لذوي الاختصاص، فالمخطط يهم الاقليم ككل وليس مدينة وادي زم فحسب، وهو يتسع لما هو صناعي ولوجستيكي أو خدماتي أو إداري وغيره، وهذه التوجهات يكون منطلقها المعرفة بالمنطقة، ووادي زم معروفة وخصص لها الانتاج وهو أحسن توجه، أي استقبال المشاريع.

وفيما يتعلق بضخ الفوسفاط بالمياه الجوفية، فقد بين بأن العملية كانت خلال فترة لم تكن مطروحة فيها مسألة الاجهاد المائي، وحيث أن المجمع الشريف للفوسفاط مؤسسة مواطنة، فإنه يشتغل على مشروع مهم في هذا الإطار، وبالتالي التخلي عن استعمال المياه الجوفية.

خالد ميموني: مدير الدراسات بالوكالة الحضرية لبني ملال

تدخل مجددا منوها بتدخلات السادة الأعضاء التي تميزت بوعي كبير وتفاعلات إيجابية، مركزا على أنه يجب التمييز بين مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة لمدينة وادي زم ، ذلك أن مخطط توجيه التهيئة العمرانية فيه التوجهات الكبرى ويهم الإقليم ككل والذي قسمه الى أقطاب ثلاثة من ضمنها قطب وادي زم الذي يضم بدوره ثلاثة جماعات مجاورة ، في حين أن تصميم التهيئة يهم وادي زم ويعطي توجهات السكن ويتضمن التفاصيل ، مضيفا أنه قدم عرضه بناء على الطلب موضوع مراسلة السيد رئيس المجلس الجماعي تحت اشراف السيد عامل الإقليم، وبأن هناك جماعات استدعت مكتب الدراسات المكلف بالمشروع ، وحوالي 99% من الجماعات قاموا بإرجاء البث في المشروع لأنه لا يمكن المصادقة عليه بدون معرفة التنطيقات ، وحيث أن هناك اجل ثلاثة أشهر لا زال ضمنها شهر ونصف ، فيمكن استغلال هذه المدة في مسألة الدراسة واستدعاء مكتب الدراسات والوقوف على كل الأمور ، لاسيما أن التصميم المديري القديم كانت فيه عدة مكتسبات تم التراجع عنها ، خاصة منطقة الاحتياط الاستراتيجي التي أصبحت منطقة خضراء بالمشروع ، مذكرا بأن تصميم التهيئة سيأخذ توجهاته من التصميم المديري ، مما يحتم الوقوف عليه بصورة جيدة ، مقترحا في إطار اللجنة المختصة المنبثقة عن المجلس الجلوس أيضا مع الجماعات المجاورة واشراك مكتب الدراسات المعني في اطار يوم دراسي لمعرفة التوجهات المشتركة لتكون هناك نظرة موحدة في الموضوع قبل عرضه على أنظار المجلس.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

قال أنه في سياق بعض التساؤلات المتعلقة بالوثائق بأنه بدوره لا يتوفر له المستند المتعلق بالمشروع والذي لا يتوفر أيضا للسيد رئيس المجلس ، على اعتبار أنه تم التوصل بملف ورقي واحد بدون قرص مدمج أو حامل معلوماتي وأن النسخة الورقية الوحيدة سلمت للسيد المصطفى العماري رئيس اللجنة ، الذي انكب مشكورا في اطار لجنة تقنية جماعية مصغرة على دراسته قبل عرضه على اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء والمجلس ، وبالتالي فقد جلست شخصيا بصورة مسبقة مع السيد رئيس اللجنة الذي أفادنا بالعديد من المعطيات والمعلومات ، لذا - يقول - بدوري لذي تحفظات لأن 765 هكتار المحيطة بالمدينة والتي ستفتح في وجه التعمير غير مقتنع بها لأنها تعتبر قليلة، عارضا إلى أن التشغيل يعتبر هاجس كل دولة في العالم مما يحتم الوقوف كذلك عند هذا المعطى ، مختتما بكونه يختار بدوره التأجيل والاستمرار في الاشتغال على الموضوع ، لأنه لازال لذينا شهر ونصف ، وهي فرصة لمعالجة مختلف الأمور.

محمد سكراط :

قال بأن التداول قد حصل ، وبالتالي وجب كمجلس إرجاء البث في الوثيقة لتعميق النقاش والتشاور مع دعوة مكتب الدراسات المكلف بالمشروع عن طريق عمالة الاقليم في إطار يوم

دراسي ، وحيث أن هذا المخطط يمتد لمدة25 سنة ، ونظرا لكون تصميم التهيئة الذي يعتبر سقفه سيكون في غضون حوالي شهر ابريل ، وأنه اذا أوقفنا المشروع فسنوقف أيضا تصميم التهيئة ، لذا وجب التأجيل والإسراع في تعميق النقاش مع التوفر على النسخة الرقمية للمشروع قصد التدارس والخروج بمقترحات وإضافات وتوجيهات تعرض في دور استثنائية مقبلة ، لأننا نريد أن نعرف ما تتضمن هذه الورقة العمرانية التي تتحدث عن اقليم مقسم الى ثلاثة اقطاب من ضمنها قطب وادي زم والجماعات المجاورة ، هذه الأخيرة التي قد تقوم بتعرضات مما يحتم الجلوس معها أيضا .

بناصر اليوسفي:

قال بأنه عندما يتم الحديث عن قطب صناعي لمحاربة البطالة أخذا يعين الاعتبار الجماعات المحيطة كجماعة المعادنة واولاد فنان وقصبة الطرش فهو لا يختلف في ذلك، إلا أنه لا يجب السقوط في بعض المشاكل كأولاد بوعلي الذين يعانون من حساسية الفوسفاط، مما يحتم ايضا الوقوف على مثل هذه الأمور.

مقرر عدد: 82 بتاريخ 06 فبراير 2024.

- النقطة المتعلقة بالتداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير2024، في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2024.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06- 33- 42 (الفقرة الأولى) -43 (الفقرة الأولى) - 48 (الفقرة الأولى) -67 -92 -85 - و101 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالتداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 25
عدد الأصوات المعبر عنها: 25
عدد الأعضاء الموافقين: 22 وهم السادة:

1- رحالي الكمراني
2- محمد زيداني
3- بناصر اليوسفي
4- نجاة ميري
5- سناء المعدور
6- الحبيب كسمي
7- فاطنة نشاط
8- زهير برحيل
9- نزهة الشليحي
10- عبد الإله حرطيطي
11- عزيزة شعير
12- محمد مانور
13- هشام حسنابي
14- لبصير بنعيادة
15- بوعزة العيادي
16- محمد الرحماني
17- محمد سكراط
18- سعاد محراش
19- محمد المسعودي
20- الزهرة الباز
21- محمد حاكمي
22- حنان شقيمة

- عدد الأعضـــاء الرافضيـــن: (03) وهـم السادة:

1- المصطفى العماري
2- بوعبيد غربـال
3- مليكـة بعلـواش

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00).

يقـــرر ما يلـــي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على تأجيـل البث في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة إلى دورة استثنائية لاحقة.

التـوقـيـعـــات

النائب الأول للرئيس	كاتـــب المجلـــس
رحـالـي الكمرانـي	الحبيب كسيمي

النقطة السادسة: الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة وادى زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها.

العـرض

بعد التصويت بالإجماع على تقديم هذه النقطة نزولا عند طلب ممثلي الوكالة الحضرية ببني ملال ذكر السيد النائب الأول للرئيس في عرضه لها بأن اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء، ولجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة عقدتا اجتماعا مشتركا بخصوصها بتاريخ 31 يناير 2024، وفتح مجال النقاش

المناقشة

المصطفى العماري:
في تدخله شكر السادة ممثلي الوكالة الحضرية لبني ملال على حضورهم، وذكر بملخص تقرير الاجتماع الذي عقد في الموضوع بمقر الجماعة بتاريخ 31 يناير 2024، والذي صوت فيه السادة أعضاء اللجنتين الحاضرين بإجماع الأصوات المعبر عنها على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة وادي زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة، مؤكدا أنه مع هذه الاتفاقية التي سبقت مناقشتها مسبقا مع مسؤولي الوكالة المعنية.

خالد ميموني: مدير الدراسات بالوكالة الحضرية لبني ملال.
أشار أنه فيما يخص اتفاقية الشراكة بين الوكالة الحضرية لبني ملال والمجلس الجماعي لوادي زم لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها فقد تم سلفا مناقشة بنود اتفاقية الشراكة خصوصا ما يهم الجانب المالي المحدد في المادة الثانية من الاتفاقية والبالغ 600.000.00 درهم كمساهمة من الجماعة و400.000.00 درهم من طرف الوكالة الحضرية، وتوفير الصورة الجوية وخريطة الاسترجاع الفوطوغرامتري ، كما تمت مناقشة الغاية من توسيع مجال الدراسة ليشمل المنطقة المحيطة بالمجال الحضري لوادي زم من الناحية القانونية والتقنية والتي تهدف بالأساس لحماية هوامش المدينة من أي تمدد عشوائي ، مقترحا إشراك الجماعات المجاورة كالمعادنة وبني سمير في مسطرة إنجاز تصميم التهيئة، وطلب من المجلس الجماعي لوادي زم تحويل المبلغ المالي موضوع الاتفاقية حتى يتسنى الشروع في إنجاز التصميم المذكور.

محمد سكـراط
في تدخله أكد أن المبلغ المحدد في المادة الثانية من عقد الشراكة والبالغ 600.000.00 درهم كمساهمة من الجماعة لا يطرح أي إشكال، في حين ركز على أن الاتفاقية ينقصها بند يتعلق بتحديد المدة الزمنية التي سينجز فيها هذا المشروع، طالبا إضافته مع شروط جزائية في حالة الاخلال بالالتزامات موضوع العقد، متسائلا عن إشراك جماعات مجاورة أخرى في إنجاز تصميم التهيئة، على اعتبار أن ذلك قد يطرح اشكالا في الصرف مع القابض الجماعي؟ مستفسرا فيما إذا كان ذلك غير مخالف للقانون؟ وأضاف أنه ليس ضد الانفتاح على المحيط، وإنما لتفادي العديد من الإشكالات، محبذا اقتصار التصميم على وادي زم، مختتما قوله أن المعطى المعماري متوفر باعتماد تصميم التهيئة السابق من طرف الوكالة الحضرية وإضافة التعديلات الجديدة.

عبد الإله حرطيطي

في تدخله قال بأن تصميم التهيئة سيهم كذلك المنطقة المحيطة، وحيث أن جماعة وادي زم حسب الاتفاقية ملزمة بدفع مبلغ 600.000.00 درهم، فوجب معرفة مساحة المنطقة المحيطة والتي يمكن اعتمادها للتقليص من مساهمة جماعة وادي زم.

بوعزة العيادي

قال بأن لديه رأي مخالف، لأنه يؤكد على إدراج المناطق المحيطة في تصميم التهيئة، لأن مشاكل مدينة وادي زم واردة من هذه المناطق كالبناء العشوائي الذي لازالت الجماعة تعالج مشاكله، ملاحظا أن مسألة التوسع العمراني765 هكتار التي سبق طرحها بمناسبة النقطة المتعلقة بالتداول في مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة لن تخلو من مشاكل كالإنارة والماء والتطهير، مما يحتم حل المشاكل من المنبع، مشيرا بأن هذا التوسع قد يصل إلى قصبة الطرش، وخلص منبها إلى ضرورة استحضار الجانب البيني وخلق حزام أخضر بالمحيط والذي سيكون مفيدا للمدينة، واعتماد مقاربة تشاركية مع الجماعات المجاورة.

بناصر اليوسفي

تساءل بداية عن الأساس الذي حدد بناء عليه مبلغ مساهمة الجماعة في الاتفاقية والبالغ 600.000.00 درهم؟ لاسيما أن الوكالة تستخلص من المواطنين مبالغ مالية عن تسليم بطاقة معلومات التي يجب أن تستفيد الجماعة بدورها من عائداتها وتكون ضمن الوثائق التي تسلمها، مضيفا أنه كان يتمنى من السيد المصطفى العماري توضيح كيفية دخول هذه المصاريف في البيانات المحاسباتية للوكالة، واقترح بخصوص مسألة المناطق المحيطة فتح نقاش والجلوس مع الجماعات المعنية.

محمد زيداني

في تدخله بين بأن مشروع الاتفاقية هو بين طرفين متعاقدين تم تأشيرة السيد عامل الإقليم، في حين أن المفاجئ هو الحديث عن أطراف أخرى ستضاف، وعرض بأن سريان الاتفاقية كما جاء في المادة السادسة من المشروع يحتمل أكثر من تأويل لأنه غير واضح، على اعتبار ذلك حيز زمني وجب تحديده، مشيرا بأن هذه اتفاقية إذعان لأنها تضمن حقوق الوكالة دون الجماعة وخالية من أية شروط جزائية، طالبا أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار وفق صيغة يتم الاتفاق عليها.

زهير برحيل

في تدخله قال بأنه كان يود التطرق إلى بعض النقط التي سبقه إليها زملائه، لذا فسؤاله للوكالة الحضرية حول المناطق المحيطة يتمثل فيما إذا كانت هناك سابقة مع جماعات أخرى وفق نفس الصيغة؟ متسائلا عن المدة ولو تقريبية لإنجاز المشروع؟

المصطفى العماري

أشار بأن الاتفاقية لإنجاز تصميم التهيئة قد تمتد من ستة أشهر إلى سنتين، وأن عدم تحديد المدة الزمنية بعقد الشراكة هو لتلافي بعض الصعوبات في التأخير كعدم الاتفاق على المشروع بالمجلس ولكي لا يتم الرجوع لتعديل التعاقد، ملاحظا بأن المجلس لم يصادق بعد على مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليم خريبكة الذي يجب أن يسبق تصميم التهيئة.

خالد ميموني: مدير الدراسات بالوكالة الحضرية لبني ملال.

قال بأن علاقتنا مع الجماعة مبنية على الوضوح والشفافية، مخبرا الحضور بأنه سبق للوكالة الحضرية أن أرسلت الشراكة المعنية للجماعة مع بداية سنة 2023 على أساس أنه كان من المفروض الوصول إلى مراحل متقدمة، واليوم تتم دراستها مجددا، مشيرا بالنسبة لمدة إنجاز تصاميم التهيئة بأنها غالبا ما تتم خلال سنة واحدة، وبأن الحيز الزمني لا تتحكم فيه الوكالة لوجود

عدة متدخلين وما يستتبع ذلك من مراحل كالبحث العلني وملاحظات العموم واجتماع اللجان المختصة وصولا إلى مداولات المجلس.
وأشار بأن جماعات أخرى استغرق انجاز المشروع بها مدة زمنية مهمة كبني ملال 12 سنة وأولاد مبارك 7 سنوات ، متمنيا أن لا تتجاوز هذه المدة بوادي زم سنة واحدة أو سنة ونصف، مذكرا بأن هذه الاتفاقية إطار تتعلق بالتمويل ، ونحن - يقول - كإدارة مع الجماعة والصفقة محددة بها الأجال التي إذا لم تحترم من طرف مكتب الدراسات فستوقع عليه جزاءات التأخير، وأضاف بأن الاتفاقية لذى الجماعة منذ سنة لذا فهو متفاجئ من الحديث عن موضوع المناطق المحيطة التي قال بأنها سلاح ذو حدين ، فإما أن نتحكم في التصور المستقبلي للجماعات المجاورة أو ننجز تصميمنا الخاص ، موضحا بأنه كان هناك اجتماع في شهر مارس2023 حول الاتفاق على التحديد ويهم أجزاء من جماعة المعادنة وقصبة الطرش وبني سمير ، وبأن إضافة الجماعات المحيطة لن يطرح عراقيل مالية لجماعة وادي زم، لأنه سبقت هذه التجربة بقصبة تادلة والمنطقة المحيطة بها ، وأن مساهمة الجماعة في التصميم المرتقب ب 600.000.00 درهم أقل من سابقه الذي بلغ 800.000.00 درهم ، ملحا على ضرورة التحكم في المحيط ، مختتما بكون الوكالة رهن إشارة الجميع .

محمد سكراط:

قال بأنه تم الحديث عن الشق القانوني والتعاقدي، وأنه مادامت الجماعات المحيطة لن تدخل في التعاقد المالي فلن يطرح ذلك إشكالا مع القابض الجماعي، وبين بأن مبلغ 600.000.00 درهم يعتبر زهيدا مقارنة مع مناطق أخرى كجماعة أولاد عبدون التي رصدت لمثل هذا المشروع 120 مليون سنتيم، والمجلس السابق لجماعة وادي زم 80 مليون سنتيم في الوقت الذي كانت فيه تكاليف المحروقات منخفضة، لذا فهو مقتنع بتوضيحات ممثل الوكالة الحضرية، ومادامت اللجنتان المعنيتان صوتتا على المشروع بالإجماع، فإنه يقترح المرور لعملية التصويت.

بوعزة العيادي:

أكد على إدراج المناطق المحيطة لأنها واقع سواء أحببنا أم كرهنا، مشيرا بأنه حضر أشغال اللجنة المختصة بالمجلس السابق، حيث استغرق نقاش ضابطة التعمير لوحدها أكثر من شهر، لذا فالمهم هو الجودة كالصور الجوية لأن مثيلتها بالتصميم السابق لم تكن في المستوى المطلوب.

مقرر عدد: 83 بتاريخ 06 فبراير 2024.

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة وادي زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير2024، في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2024.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06- 33- 42 (الفقرة الأولى) -43 (الفقرة الأولى) - 48(الفقرة الأولى) - 67 -85-92-101- و149 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة وادي زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 23
عدد الأصوات المعبر عنها: 23
عدد الأعضاء الموافقين: 23 وهم السادة:

1- رحالي الكمراني
2- محمد زيداني
3- بناصر اليوسفي
4- نجاة ميري
5- الحبيب كسمي
6- فاطنة نشاط
7- زهير برحيل
8- المصطفى العماري
9- مليكة بعلواش
10- بوعبيد غربال
11- عبد الإله حرطيطي
12- عزيزة شعير
13- محمد ماتور
14- هشام حسنابي
15- لبصير بنعيادة
16- بوعزة العيادي
17- محمد الرحماني
18- محمد سكراط
19- سعاد محراش
20- محمد المسعودي
21- الزهرة الباز
22- محمد حاكمي
23 حنان شقيمة

- عدد الأعضاء الرافضين: (00).
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00).

ملحوظة: باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على اتفاقية شراكة بين جماعة وادي زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها التالية:

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة

الوكالة الحضرية لبني ملال

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم خريبكة

جماعة وادي زم

رقم.../2024

اتفاقية شراكة بين:

جماعة وادي زم

والوكالة الحضرية لبني ملال

لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة

مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها

اتفاقية شراكة بين جماعة وادي زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها:

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.93.51 الصادر في 22 من ربيع الثاني 1414 (10 شتنبر 1993) بمثابة قانون يتعلق بالوكالات الحضرية ؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) لتنفيذ القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، كما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 1.6.124 الصادر في 21 من ذي القعدة 1473 (25 أغسطس2016) بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.7 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) لتنفيذ القانون 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، كما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 1.6.124 الصادر في 21 من ذي القعدة 1473 (25 أغسطس2016) بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.5.271 بتاريخ 17 شوال 1379 (17 أبريل 1960) المنظم لمراقبة الدولة المالية للمكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا الشركات والمؤسسات المستفيدة من المساعدة المالية للدولة أو الجماعات العمومية كما تم تعديله بالظهير الشريف رقم 1.62.402 الموزخ في 27 من محرم 1382 (20 يونيو 1964)؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.20.91 الصادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية؛

- بناء على المرسوم رقم 451-27-2 الصادر بتاريخ 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

- بناء على المرسوم رقم 2.93.67 الصادر في 4 من ربيع الثاني 1414 (21 شتنبر 1993) لتطبيق الظهير الشريف رقم 1.93.51 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالوكالات الحضرية؛

- بناء على المرسوم رقم 2.94.335 الصادر في 18 من شعبان 1415 (20 يناير 1995) المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لبني ملال؛

- بناء على المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الثاني 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون 12.90 المتعلق بالتعمير كما تم تغييره وتتميمه؛

- بناء على المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 هـ الموافق ل 8 مارس 2023، المتعلق بالصفقات العمومية.

- بناء على مداولات المجلس الجماعي لوادي زم المجتمع خلال دورته العادية لشهر فبراير2024 بتاريخ 06 فبراير2024.

اتفاقية شراكة بين:

جماعة وادي زم والوكالة الحضرية لبني ملال لتمويل وإنجاز تصميم

تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها

بين:

جماعة وادي زم ممثلة في شخص السيد رئيس المجلس الجماعي.

العنوان: جماعة وادي زم.

و

الوكالة الحضرية لبني ملال ممثلة في شخص مديرها.

العنوان: شارع الحسن الثاني، الحي الإداري-صندوق البريد 569، بني ملال.

حيث اتفق الطرفان المتعاقدان وتراضيا حول ما يلي:

المادة 1: موضوع الاتفاقية:

يتمثل موضوع الاتفاقية في تحديد شروط تمويل وإنجاز تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها وكذا العمليات الإجرائية المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع.

المادة 2: التزامات الطرفين المتعاقدين:

- تلتزم جماعة وادي زم بما يلي:

* تخصيص مبلغ 600.000,00 درهم (ست مائة ألف درهم) كمساهمة لتمويل إنجاز الدراسات المرتبطة بإعداد تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها؛

* تحويل هذا المبلغ كاملا إلى حساب الوكالة الحضرية لبني ملال المفتوح لدى الخزينة العامة للمملكة تحت عدد TG 310090 10021240032170016 6، وذلك داخل أجل شهرين من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ؛

* وضع جميع الوثائق والمعلومات المتوفرة لديها والتي يمكن أن تفيد في إعداد التصميم السالف الذكر رهن إشارة الوكالة الحضرية لبني ملال وتسهيل مأمورية هذه الأخيرة.

- تلتزم الوكالة الحضرية لبني ملال بما يلي:

* تخصيص مبلغ 400 000,00 درهم (أربع مائة ألف درهم) كمساهمة منها لتمويل الدراسات المرتبطة بإنجاز مشروع تصميم تهيئة مدينة وادي زم والمنطقة المحيطة بها؛

* توفير الصورة الجوية وخريطة الاسترجاع الفوطوغرامتري ؛

* القيام بعد التوقيع على الاتفاقية وتحصيل المبلغ المحدد في المادة 2 أعلاه، بإنجاز تصميم التهيئة اعتمادا على وسائلها الذاتية أو في إطار عقد صفقة مع مكتب دراسات مختص للقيام بهذه الدراسة؛

* الإشراف وتتبع جميع مراحل الدراسة، إلى حين المصادقة على تصميم التهيئة.

المادة 3: الاجتماعات الخاصة بالدراسة :

تعقد الوكالة الحضرية خلال مراحل الدراسة، اجتماعات تقنية تشاورية بحضور الجماعة وذلك حسب القوانين الجاري بها العمل.

المادة 4: البت في الوثائق المودعة :

تلتزم جماعة وادي زم، بالبت في مختلف الوثائق المنجزة في إطار الدراسة داخل الآجال المحددة لذلك، إما عن طريق مذكرات كتابية أو خلال الاجتماعات التقنية.

المادة 5: ملكية الوثائق:

بعد المصادقة النهائية على تصميم التهيئة، الذي يعتبر ملكية مشتركة بين المتعاقدين، توافي الوكالة الحضرية لبني ملال جماعة وادي زم بنسخة أصلية منه على ورق شفاف وعلى سند معلوماتي.

المادة 6: سريان الاتفاقية:

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد المصادقة عليها. ولا يشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز الدراسة إلا بعد وفاء الجماعة بالالتزامات المشار إليها في المادة 2 أعلاه.

المادة 7: احترام بنود الاتفاقية:

تلتزم الوكالة الحضرية لبني ملال وجماعة وادي زم، باحترام بنود هذه الاتفاقية وتنفيذ مقتضياتها وفق الإجراءات المتفق عليها.

المادة 8: المنازعات:

جميع المنازعات التي قد تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بسبب تنفيذ هذه الاتفاقية، يتم حلها بالتراضي أو باللجوء إلى تحكيم السيد عامل إقليم خريبكة، أو إلى المحاكم المختصة إذا اقتضى الأمر ذلك.

المادة 9: العنوان المختار:

لتنفيذ هذه الاتفاقية، يختار الطرفان المتعاقدان عنوانيهما بمقريهما الاجتماعيين المشار إليهما أعلاه.

المادة 10: تعفى هذه الاتفاقية من تكاليف التمبر والتسجيل باعتبارها تجمع بين مؤسستين للدولة.

وحـرر ببني ملال، فـي:.....

مدير الوكالة الحضرية لبني ملال **رئيس المجلس الجماعي لوادي زم**

تأشيـرة

السيد عامـل إقلـيـم خـريـبكـة

التـوقـيـعـات

النائب الأول للرئيس **كاتـب المجلـس**

رحـالـي الكمرانـي **الحبيب كسمـي**

النقطة الرابعة: **برمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2023.**

العـرض

في عرضه لهذه النقطة أشار السيد النائب الأول للرئيس بأنه تمت دراستها من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بتاريخ 31 يناير 2024، بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتنوير السادة الأعضاء، بعده يتم فتح باب المناقشة.

هشام حسنابي :

تدخل بصفته رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، حيث أوضح بأن اللجنة عقدت بالفعل اجتماعا في الموضوع بتاريخ 31 يناير 2024، وتم الوقوف على أن الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2023 بلغ 3.423.300,23 درهم، وأسفر على تصويت أعضاء اللجنة الحاضرين بالإجماع على برمجة هذا الفائض كالتالي:

- ✓ أشغال كهربة شارع 20 غشت: 2.200.000,00 درهم
- ✓ أشغال كهربة شارع المسيرة:600.000,00 درهم
- ✓ أشغال الترصيف والتكسية لشوارع وأزقة المدينة: 623.300,23 درهم.

المناقشـة

حنان شقيمة:

أشارت بأنه حبذا لو تم الوقوف على نوع المصاريف والمبالغ الملتزم بها، متسائلة عن برمجة كهربة شارع المسيرة الذي تمت تهيئته مؤخرا؟ موضحة بأن أشغال الترصيف والتكسية لشوارع وأزقة المدينة هو مطلب لساكنتها على اعتبار أن وادي زم في حاجة لذلك.

لبصير بنعيادة:

تساءل حول برمجة 2.200.000,00 درهم لفائدة أشغال كهربة شارع 20 غشت بعدما قيل عن عدم وفاء المجلس الإقليمي بالاعتمادات التي رصدها لفائدة الشارع المذكور على اعتبار أنها تدخل في إطار الاتفاقية مع الجهة والتي يجب توقيعها من قبل كل أطرافها؟ مؤكدا على أنه يجب على المجلس المعني الالتزام بهذا التعاقد، كما حذر من الوقوع في مساءلة المجلس الجهوي للحسابات حول التدبير الذاتي للجماعة لهذا الاعتماد لفائدة المشروع المذكور في ظل وجود اتفاقية شراكة في هذا الإطار.

بوعزة العيادي:

في مداخلته أشار بأنه قبل بتملص المجلس الإقليمي من الوفاء بالتزامات مساهمته لكهربة شارع 20 غشت ، في حين أن الواقع أن هذه الاعتمادات حسب المجلس المذكور مرهونة بتوقيع الاتفاقية التي تضم عدة شركاء من ضمنهم الجهة ، مذكرا بأن هناك اعتمادات في هذا الاطار متبقية عن المجلس السابق ، وأنه لانجاز هذا المشروع وجب التنسيق مع الشركاء في الموضوع.

محمد سكراط:

في كلمته قال بأن الاتفاقية التي يندرج ضمنها هذا الاعتماد مرهونة بتوقيع جميع الأطراف ومن ضمنهم الجهة ، وحيث أن هذه الأخيرة لديها ديون فلا يجب أن نحلم كثيرا بتنفيذ هذه الاتفاقية وترك هذا الشارع على الصورة التي هو عليها حاليا ، مقترحا تعديل الشراكة وأن تبرم فقط بين الجماعة والمجلس الإقليمي مادامت اعتمادات الجماعة متوفرة ، كما أنه مع الفكرة الرامية بأن تتكلف الجماعة ذاتيا بأشغال الإنارة العمومية للشارع المذكور، ملاحظا بأنه لا يمكن انجاز العديد من المشاريع في وقت وجيز ، بل بالتدريج على أساس أن هناك استمرارية للمجالس بالنسبة لتنفيذ المشاريع المتبقية.

بناصر اليوسفي:

في مداخلته أوضح بداية بأن تصور برمجة الفائض الحقيقي جيد وهو معه ، مؤيدا ما ذهب إليه السيد محمد سكراط في تدخله ، مضيفا بأنه لذينا مصلحة تتبع الأشغال فكان من المفروض مسبقا وضع تصور مصغر حول البرمجة فيما يتعلق بأشغال تبليط وتكسية الشوارع والأزقة سواء من حيث التكاليف أو المناطق المستهدفة .

عبد الإله حرطيطي:

ثمن مجهودات المجلس الجماعي معبرا عن موافقته على الاعتمادات المبرمجة لأشغال الانارة العمومية ، مشيرا بأن شارع المسيرة تمت كهربته سابقا في غياب الجودة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مثل هذه المشاريع مستقبلا.

محمد زيداني:

تساءل فيما إذا كانت هناك دراسة تقنية حددت مبالغ المشاريع المطروحة في سياق هذه البرمجة؟ وهل مبلغ 600.000.00 درهم يهم المصابيح فقط أم الأعمدة؟ ملاحظا بأن المبلغ المرصود لأشغال تبليط وتكسية الشوارع والأزقة يعتبر ضئيلا، مثمنا أشغال الإنارة العمومية بشارع بئر انزران.

زهير برحيل:

في مداخلته أشار بأن ما هو جميل بأن لا أحد يتوفر على المعلومة سواء النواب أو الأغلبية ، وبحكم أنه عضو بلجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة فسينور السادة أعضاء المجلس بخصوص ترصيف وتكسية شوارع وأزقة المدينة ، ذلك أنه لكي لا نقع في مشاكل الولاية السابقة فلن ننهج المزايدات السياسية الضيقة ، بحيث ستتم المساواة بين جميع المناطق، وكل مكان سيوضع به جزء ، معطيا كمثال المكان "بلابيطا" قرب اعدادية ابن الخطاب لأنه وما يفوق خمسة عشرة سنة ولازال على حالته "وباقا الغبرة " .

كذلك تساءل فيما إذا كانت أشغال كهربة شارع المسيرة تهم الأعمدة أم المصابيح فقط؟ كما اقترح إمكانية توفير جزء من الإعتماد المخصص لأشغال كهربة شارع 20 غشت قصد إضافته في عملية تبليط الأزقة.

رحالي كمراني(النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

أوضح بأن أشغال كهربة شارع المسيرة ستهم المصابيح وملحقاتها وليست الاعمدة ، وبأن اتفاقية الشراكة المتضمنة للاعتمادات التي رصدها المجلس الإقليمي لفائدة شارع 20 غشت لم تتم المصادقة عليها إلى حينه وتضم عدة شركاء، وقد قام السيد رئيس المجلس الجماعي بعدة محاولات واتصالات ومراسلات في هذا الشأن ، وبالتالي لا يمكن الوقوف مكتوفي الأيدي على اعتبار أن هذه الاتفاقية يمكن استغلالها في اتجاه أخر، والاشتغال ذاتيا على مشروع الانارة بشارع 20 غشت، دون اغفاله الحديث عن اعتمادات الفائض التقديري في هذا الباب لانجاز مثل هذه المشاريع ، وأشاد بمستوى الإنارة بشارع بئر انزران التي تعتبر ذات جودة عالية ، حيث عاين شخصيا ذلك في إطار جولة عن قرب فتبين له مدى الفرق الكبير بينها وبين مثيلتها بشارع المسيرة.

هشام حسنابي:

أوضح بخصوص التساؤلات حول الانارة العمومية بشارع المسيرة، بأن مدة الضمان تم تجاوزها، لذا اضطر المجلس الجماعي إلى تجديد الإنارة بهذا الشارع بناء على عدة استشارات وستكون ذات جودة عالية كما هو الشأن بشارع بئر انزران.

أما في موضوع ترصيف وتكسية أزقة وشوارع المدينة فقد أكد على إمكانية إضافة اعتمادات أخرى على الاعتماد المبرمج ويمكن اللجوء إلى تحويلات ترصد لنفس العملية، وأشار كذلك إلى أنه سيتم الانكباب على الانارة العمومية بشارع محمد الخامس لتكون في مستوى جيد ، مع إمكانية استغلال التجهيزات القديمة به كالأعمدة في مناطق اخرى وذلك بعد إصلاحها وصباغتها .

مقرر عدد: 84 بتاريخ 06 فبراير 2024.

- النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2023.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير2024، في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2024.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06- 33- 42 (الفقرة الأولى) -43 (الفقرة الأولى) - 48(الفقرة الأولى) -67- 92 -94 - 154-157-172- 203 و204 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ببرمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2023.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 20
عدد الأصوات المعبر عنها: 20
عدد الأعضاء الموافقين: 20 وهم السادة:

1- رحالي الكمراني
2- محمد زيداني
3- بناصر اليوسفي
4- نجاة ميري
5- الحبيب كسمي
6- فاطنة نشاط
7- زهير برحيل
8- المصطفى العماري
9- بوعبيد غربال
10- عبد الإله حرطيطي
11- عزيزة شعير
12- محمد ماتور
13- هشام حسنابي
14- بوعزة العيادي
15- محمد الرحماني
16- محمد سكراط
17- سعاد محراش
18- محمد المسعودي
19- الزهرة الباز
20- حنان شقيمة

- عدد الأعضاء الرافضين: (00).

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00).

ملحوظة: باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقـــرر ما يلـــي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على برمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2023 كالتالي:

الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	الفقرة	نوع النفقات	الاعتماد المبرمج (درهم)
10					الإدارة العامة	
10	20	20			برامج متكاملة	
10	20	20	10		برامج متكاملة	
10	20	20	10	20	مشروع متكامل لأشغال تبليط وتكسية الشوارع والأزقة بمدينة وادي زم	623 300,23
10	20	20	10	21	مشروع متكامل لأشغال الإنارة العمومية لشارع المسيرة الخضراء	600 000,00
30					مجال الشؤون التقنية	
30	20	20			البناء والصيانة والمحافظة على شبكات الطرق والمنشآت والهندسة المدنية	
30	20	20	30		شبكة الكهرباء وأشغال الانارة العمومية	
30	20	20	30	11	وضع الأعمدة والأسلاك	
					أشغال الإنارة العمومية لشارع 20غشت (طريق الرباط)	2 200 000,00
					المجموع:	3 423 300,23

التـوقيعـــات

النائب الأول للرئيس

رحالي الكمراني

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

النقطة الخامسة: إلغاء وإعادة برمجة بعض الاعتمادات المخصصة بميزانية التجهيز.

لم تناقش هذه النقطة بعد أن كانت قد وضعت بجدول الأعمال تحسبا لأي طارئ.

التوقيعات

النائب الأول للرئيس

رحالي الكمراني

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

النقطة السابعة: الدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية بجماعة وادي زم.

العـــرض

في عرضه لهذه النقطة أوضح السيد النائب الأول للرئيس بأن اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية عقدت اجتماعا في الموضوع يوم 22 يناير 2024، وتمت المصادقة بإجماع أعضائها الحاضرين على مشروع دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية بجماعة وادي زم الموجود بين أيدي الحضور، ثم فسح باب النقاش.

المنـــاقشـة

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي):

اقترح تعديلا بمشروع دفتر التحملات موضوع الدراسة بحيث أن القانون 09-30 المتعلق بالتربية البدنية يلزم الجمعيات الرياضية على عرض قانونها الأساسي على الوزارة المختصة قصد المصادقة والحصول على وثيقة الاعتماد الرياضي بعد الملاءمة حتى يتسنى لها سلك مسطرة الحصول على الدعم.

عبد الإله حرطيطي:

قال بأن الجمعيات الرياضية بمجرد عقدها لجمعها العام التأسيسي فإنها تشتغل في إطار القانون بحيث أن الملاءمة تأتي بشكل تلقائي.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي):

أوضح بأن الأمر يتعلق بالحصول على هذه الوثيقة التي تتوفر عليها بعض الجمعيات الرياضية بالمدينة.

المصطفى العماري:

اقترح إدراج بند بدفتر التحملات يلزم كل جمعية راغبة في الحصول على الدعم أن تدلي للجماعة ببرنامج عملها السنوي.

بناصر اليوسفي:

أوضح بخصوص المجال الاجتماعي، أنه على الجمعيات التي تنشط في هذا الإطار أن تخلق اتفاقية شراكة مع الجهات المختصة المكلفة بالتأمين الإجباري عن المرض (L'AMO) عوض الجماعة قصد استفادتها من هذه الخدمات، كما أكد على ضرورة خلق مراكز لفائدة الأمهات العازبات أو اللواتي يعشن في وضعية صعبة كالمطلقات، خاصة اللواتي لا يتوفرن على التأمين الإجباري عن المرض (L'AMO).

محمد سكراط:

بعدما توجه بالشكر للطاقم الإداري الذي سهر على إعداد مشروع دفتر التحملات الذي احترمت فيه العديد من الظهائر والمراسيم والمناشير والدوريات الوزارية ، وكذا التي تهم مجال المراقبة المالية، قال ربما وقع سهوا إدراج الجملة المتعلقة بملائمة النشاط المعد مع توجهات مجلس جماعة وادي زم، لذا فهو يقترح تعديلا بالمادة4(معايير وشروط استحقاق الدعم) النقطة الخامسة التالية : "ملائمة النشاط المعد مع القانون الأساسي للجمعية أو التعاونية أو النادي ومع توجهات مجلس جماعة وادي زم" وذلك بحذف عبارة "ومع توجهات مجلس جماعة وادي زم"، لكون ذلك يتناقض مع دورية السيد وزير الداخلية رقم D2185 بتاريخ 05 أبريل 2018 وأن تصبح الصياغة كالتالي:" ملائمة النشاط المعد مع القانون الأساسي للجمعية أو التعاونية أو النادي".

عبد الإله حرطيطي:

ذكر بأن مشروع دفتر التحملات يتضمن التزام الجمعيات فيما يخص توجهات صرف المال العام، علما أن الجمعيات تعد تقاريرها المالية من طرف خبير محاسباتي ، مذكرا بأن هناك جمعيات جادة تستحق الدعم لما تقوم به من أعمال اجتماعية، ثقافية ورياضية وغيرها ، وأخرى تسترزق ، لذا فنحن مع الجمعيات الجادة.

أما بخصوص مدلول جملة " ومع توجهات مجلس جماعة وادي زم" التي جاءت بالمادة 4 (النقطة الخامسة) فقد بين بأنها تعني الشق الذي يرغب المجلس الاشتغال فيه سواء اجتماعي أو ثقافي أو رياضي، على اعتبار أن صرف الدعم يستتبع الانسجام مع هذا الإطار.

محمد سكراط:

قال بأن ديباجة مشروع دفتر التحملات كما سبق ذكره عرضت للعديد من المرتكزات القانونية ، وبأن السيد رئيس المجلس راسل الجمعيات الممنوحة قصد الادلاء بتقاريرها للمجلس الجهوي للحسابات وفي ذلك حكامة وأخلى مسؤوليته المالية والقانونية ، علما بأن هناك جمعيات استفادت من الدعم ولم تدلي بتقاريرها للمجلس المذكور ، وهو ما قد يؤدي إلى إحالة ملفاتها على النيابة العامة ولو بعد سنوات .

المصطفى العماري:

أكد على ضرورة إضافة بند بدفتر التحملات يلزم الجمعيات بوضع برنامج عملها السنوي إن أرادت الاستفادة من الدعم.

زهير برحيل:

قال بأن النص على مسألة الملائمة وشهادة الاعتماد الرياضي سيقصي العديد من الجمعيات الرياضية التي تنشط محليا، وبأنه باستثناء حوالي خمس جمعيات رياضية وكذا جمعية المهرجان لم تستفد من دعم الجماعة الجمعيات الثقافية، واقترح عدم ادراج التعديل المتعلق بشهادة الاعتماد الرياضي.

مقرر عدد: 85 بتاريخ 06 فبراير 2024.

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية بجماعة وادي زم.

- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير2024، في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2024.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06- 33- 42 (الفقرة الأولى) -43 (الفقرة الأولى) - 48(الفقرة الأولى) -67 - و92.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية بجماعة وادي زم.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 17
عدد الأصوات المعبر عنها: 17
عدد الأعضاء الموافقين: 17 وهم السادة:

1- رحالي الكمراني
2- محمد زيداني
3- بناصر اليوسفي
4- نجاة ميري
5- الحبيب كسمي
6- فاطنة نشاط
7- زهير برحيل
8- المصطفى العماري
9- بوعبيد غربال
10- عبد الإله حرطيطي
11- عزيزة شعير
12- محمد مانور
13- هشام حسنابي
14- محمد سكراط
15- سعاد محراش
16- محمد المسعودي
17- الزهرة الباز

- عدد الأعضاء الرافضين: (00).
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00).

ملحوظة: باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية بجماعة وادي زم التالي بعده ، وذلك بعد تعديل المادة 4: معايير وشروط استحقاق الدعم النقطة الخامسة التالية : "ملائمة النشاط المعد مع القانون الأساسي للجمعية أو التعاونية أو النادي ومع توجهات مجلس جماعة وادي زم".
وذلك بحذف عبارة "ومع توجهات مجلس جماعة وادي زم"، بحيث أصبحت كالتالي:" ملائمة النشاط المعد مع القانون الأساسي للجمعية أو التعاونية أو النادي".

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

اقليم خريبكة

جماعةوادي زم

دفتر التحملات الخاص
بدعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية

تقديم

يكتسي العمل الجمعوي في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية أهمية قصوى في مجالات التنمية وتيسير الاندماج في المجتمع وتأهيل الشباب والمرأة وتحقيق الكرامة.

لذلك يتطلب الأمر استدامة الفعل الجمعوي في مختلف أبعاده وتنميته وتأهيله باستمرار، كذلك إشراكه في مسلسل القرار العمومي المحلي استنادا لمبادئ الاستحقاق والمساهمة البناءة والمشاركة المواطنة في التنمية الترابية.

وتجسيدا لروح الدستور في اعتماد الشفافية والنزاهة والحفاظ على المال العام في تدبير الشأن العام والموارد العمومية.

و رغبة من المجلس الجماعي لمدينة وادي زم في إرساء المقاربة القائمة على المردودية والنجاعة في دعم مشاريع الجمعيات / التعاونيات/ النوادي بما يتناسب ورغبتها في إقامة مشاريع وأنشطة حقيقية تتوخى تحصيل قدر متميز من الحكامة والتدبير الأمثل في إنجاز البرامج وتنفيذها.

وانسجاما مع اختصاصات المجالس الجماعية وصلاحياتها يأتي اعتماد دفتر التحملات هذا لضمان استهداف الفئات والمجالات ذات الأولوية وتحقيق النجاعة والحكامة في تدبير هذا الدعم المخصص لهذا الغرض مع مختلف الشركاء.

الأسس المرجعية

- بناء على دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

- بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-01 صادر في 20 من رمضان 1436(7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.

- و الظهير الشريف عدد 1.58.376 الصادر في 03 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر 1958 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله بموجب القانون عدد 75.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.206 بتاريخ 05 يوليوز 2002، والظهير الشريف رقم :1.09.39الصادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون 07.09.

- بناء على القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 13 من رمضان 1431 (24 غشت 2010).

- بناء على ظهير شريف رقم 1-20-06 صادر في 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020) بتنفيذ القانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

- بناء على المرسوم رقم 2.10.628 الصادر في 7 ذي الحجة 1432(4 نونبر 2011) بتطبيق القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

- بناء على المرسوم رقم 451-17-02 الصادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر2017) يسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات و مؤسسات التعاون بين الجماعات.

- بناء على القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 صادر في 27 من محرم 1436 (21 نونبر 2014) كما تم تعديله بالقانون رقم 74.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.25 بتاريخ 17 من ذي القعدة 1438 (10 أغسطس 2017).

- بناء على القانون رقم99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

- بناء على دورية السيد الوزير الاول رقم 2003/7 المؤرخة في 26 ربيع الثاني 1422 الموافق ل 27 يونيو 2003 والتي تنص على ضرورة وضع المساهمات العمومية لفائدة الجمعيات التي تساوي أو تفوق قيمتها (50.000 درهما) في إطار عقد شراكة.

بناء على منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2014/2 بتاريخ 5 مارس2014بخصوص موضوع مراقبة المجلس الأعلى للحسابات لاستخدام الأموال العمومية من لدن الجمعيات.

-بناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 5262 بتاريخ 2014/11/10 حول مراقبة المجلس الأعلى للحسابات لاستخدام الأموال العمومية.

- بناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم D2185 بتاريخ 05 أبريل 2018 حول دعم الجمعيات من طرف الجماعات الترابية وإبرام اتفاقيات التعاون والشراكة معها.

- بناء على منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2022/13 الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2022 بشان كيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات.

- بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 12635 بتاريخ 25 يونيو 2023 حول الادلاء بالحساب السنوي للدعم لدى المجلس الأعلى للحسابات قبل 15 مارس من السنة الموالية للدعم.

- بناء على الارسالية العاملية عدد 2281 بتاريخ 30 مارس 2018بشان الدعم الممنوح لفائدة الجمعيات قصد تقديم وثائقها المحاسباتية للمجلس الجهوي للحسابات.

- بناء على محضر اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية بتاريخ 22 يناير 2024.

- بناء على مداولات مجلس جماعة وادي زم برسم دورته العادية لشهر فبراير 2024 بتاريخ 06 فبراير 2024.

تمت صياغة دفتر التحملات الذي يقضي بوضع قواعد وضوابط تنظيمية، إدارية ، تقنية ومالية تهم دعم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية وفق ما يلي :

المادة 1: موضوع دفتر التحملات

ينظم دفتر التحملات العلاقة التعاقدية في إطار دعم المشاريع من طرف مجلس جماعة وادي زم لفائدة الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية، بما في ذلك الاتحادات وباقي الشركاء إن وجدوا، ويعتبر بمثابة وثيقة تعاقدية بين الطرفين ، في نطاق الاختصاصات والصلاحيات الموكولة للمجلس وفق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وانسجاما مع أولوياته وبرنامج عمله.

المادة 2: نوع الدعم

يقدم الدعم، طبقا لبنود دفتر التحملات، ووفق معايير محددة بعده، بناء على /مشروع محدد في سنة واحدة ويضمن الالتقائية بين أهداف الجمعية أو التعاونية أو النادي وأولويات مجلس الجماعة.

المادة3: مجالات الدعم

تشمل مجالات الدعم ما يلي:

المجال الاجتماعي والبيئي والرفق بالحيوان:

-تنظيم القوافل الطبية للتوعية والتحسيس.

-تقديم خدمات طبية لفائدة الأشخاص المحتاجين.

-القيام بعمليات إعذار الأطفال / توزيع النظارات الطبية / توزيع الكراسي المتحركة.

-تشجيع ولوج النساء اللواتي يوجدن في سن الإنجاب إلى المراكز التي تعنى بصحة الأم والطفل.

-خلق فضاءات للقاء والتواصل لفائدة النساء المعنفات والمطلقات والأرامل.

-القيام بأنشطة داخل المؤسسات الاجتماعية (دور الشباب – دور المواطن – دور المسنين... الخ)

-خلق أنشطة اجتماعية وترفيهية لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

-إعداد برامج للتحسيس في مجال حماية البيئة والنظافة.

-تحسيس الشباب بمخاطر التعاطي للمخدرات.

-تنظيم برامج وأنشطة للتربية على المواطنة.

-القيام بأنشطة دينية خلال المناسبات الدينية.

-تلقين حرف مدرة للدخل.

- الاهتمام بالبيئة والحماية والرفق بالحيوان.

-تنشيط المرافق الاجتماعية بالمدينة (سواء المرافق التابعة للمجلس الجماعي أو التابعة للمصالح الخارجية "شريك").

- تدبير المقابر الإسلامية وصيانتها وتسييرها.

المجال الثقافي:

-القيام بالأعمال المسرحية.

-تنظيم ندوات وموائد مستديرة.

-التأطير والتكوين.

-تنظيم أنشطة ثقافية أو ترفيهية (صبحيات - أمسيات ...).

-تنظيم مهرجانات (ثقافية – أدبية – شعرية – مسرحية – موسيقية – فنية- التبوريدة ... الخ)

- تنظيم مهرجان مدينة وادي زم السنوي.

-تنظيم أيام دراسية و تحسيسية.

-تنشيط المرافق الثقافية بالمدينة (سواء المرافق التابعة للمجلس الجماعي أو التابعة للمصالح الخارجية "شريك") "

-دعم المبادرات الرامية إلى الحفاظ على التراث.

-دعم المبادرات الرامية إلى إنعاش السياحة بالمدينة.

-دعم المبادرات الرامية إلى إنعاش وتقوية النسيج الثقافي بالمدينة والنهوض به.

-التنقيب و جمع المنشورات القديمة والمخطوطات بغرض عرضها بتنسيق مع الجماعة.

-تنظيم التظاهرات التي من شأنها المساهمة في إشعاع الكتاب وتنمية الإبداع الأدبي.

-النهوض بالقراءة العمومية عن طريق إحداث مراكز للقراءة والمطالعة و تنظيم القوافل الثقافية والخزانات المتنقلة.

-إحداث مراكز لتلقين استعمال الحاسوب لفائدة الأشخاص الأميين في هذا المجال.

المجال الرياضي:

- مشاركة الجمعيات والأندية الرياضية في مختلف البطولات الوطنية المنضوية تحت لواء الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم أو العصب.

- تنظيم دوريات رياضية.

-التكوين و التأطير لفائدة الممارسين.

-تنظيم أيام دراسية و ورشات رياضية.

-تكوين الفاعلين الرياضيين.

-تنشيط وتأهيل الرياضة القاعدية بالأحياء.

-تنشيط المرافق الرياضية بالمدينة (سواء المرافق التابعة للمجلس الجماعي أو التابعة للمصالح الخارجية "شريك")

-إنعاش رياضة الأشخاص المعاقين.

-تنظيم سباقات على الطريق بالنسبة للأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعة الملكية المغربية أو العصب.

المادة 4: معايير شروط استحقاق الدعم

يشترط للاستفادة من الدعم ما يلي :

1) التأسيس والتدبير الديمقراطي طبقا للظهير الشريف عدد376. 1.58الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق ل 15 نونبر 1958المتعلق بالجمعيات كما تم تعديله وتتميمه

2) توطين النشاط موضوع الدعم في تراب جماعة وادي زم.

3) تقديم طلب الدعم طبقا لمقتضيات دفتر التحملات.

4) فتح حساب بنكي بإسم الجمعية.

5) ملائمة النشاط المعد مع القانون الأساسي للجمعية أو التعاونية أو النادي.

6) توفر الجمعية على أطر مؤهلة وكفيلة بتنفيذ برامج أنشطتها مع تقديم وثيقة تثبت ذلك.

7) الالتزام بجرد الدعم العمومي المحصل عليه خلال السنتين الاخيرتين.

8) الالتزام بحضور أية دعوة يوجهها المجلس أو الإدارة الجماعية أو لجانه المختصة تحت اشراف رئيس المجلس.

9) الإشارة في جميع التقارير للدعم الممنوح للجمعية أو التعاونية أو النادي من طرف مجلس جماعة وادي زم.

10) الالتزام بتقديم الوثائق المحاسباتية للمجلس الجهوي للحسابات.

المادة 5 : التزامات الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية:

تلتزم الجمعيات والتعاونيات والنوادي الرياضية وفق بنود دفتر التحملات بما يلي:

- إنجاز المشروع موضوع الدعم ، بحيث في حالة عدم الالتزام بذلك يتم ايقاف الدعم ،مع إمكانية تفعيل إجراءات المتابعة طبقا للقانون الجاري به العمل لاسترجاع مبلغه أخذا بعين الاعتبار مقتضيات المادة 10 من هذا الدفتر بخصوص الإخلال الجزئي أو الكلي بمقتضيات نظام صرفه.
- موافاة مصالح الجماعة ببرنامج العمل واضح المعالم.
- الاحتفاظ بالوثائق المحاسباتية الأصلية لمدة لا تقل عن خمس سنوات ابتداء من تاريخ تسلم الدعم.
- تقديم كل الوثائق والمستندات الضرورية للافتحاص.
- تقديم في حدود تاريخ31 مارس من كل سنة كآخر أجل لتقديم تقاريرها المالية والأدبية بالنسبة للسنة الماضية وبرنامج أنشطتها بالنسبة للسنة الجارية للجماعة.
- الالتزام بإشهار رمز الجماعة " LOGO" في جميع الإعلانات والإشهارات المتعلقة بالأنشطة موضوع الدعم.

المادة 6 : تدبير الدعم

- يمنع منعا كليا على كل جمعية أو تعاونية أو نادي مستفيد من الدعم المقدم كليا أو جزئيا استعماله خارج إطار بنود دفتر التحملات.

المادة 7 : ملف طلب الدعم

يتكون ملف طلب الدعم من نسختين تشملان الوثائق التالية:

- طلب موجه إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم يلتمس فيه مقدم الطلب من مجلس الجماعة الدعم المالي للمشروع
- تعبئة بطاقة المعلومات والبطاقة التقنية للمشروع وتصريح بالشرف وفق النموذج المعد لهذا الغرض والمدرجين بملحق هذا الدفتر:
- محضر يثبت موافقة المكتب المسير للجمعية / التعاونية/النادي على طلب الدعم،
- نسخة من الوصل النهائي لإيداع ملف تأسيس الجمعية/التعاونية/النادي أو تجديد المكتب مصادق عليها،
- نسخة من لائحة أعضاء مكتب الجمعية /التعاونية /النادي مصادق عليها،

- نسخة من محضر آخر جمع عام للجمعية /التعاونية /النادي مصادق عليه.
- نسخة من التقرير الأدبي، والمالي للجمعية أو التعاونية أو النادي للسنة المنصرمة، مفصل وموثق، وبرنامج مفصل عن أنشطتها بالنسبة للسنة الجارية موضوع الدعم.
- نسخة من القانون الأساسي.
- نسخة من التعريف البنكي أو شيك ملغى مصادق عليه.
- تصريح بالشرف موقع من رئيس الجمعية /التعاونية /النادي بصحة المعلومات المصرح بها للمجلس مشهود بصحة إمضائه.
- ضرورة مراعاة مطابقة إسم الجمعية أو التعاونية أو النادي في المحضر والقانون الأساسي ولائحة أعضاء المكتب مع الاسم المتواجد على الشيك.

المادة 8: أجال الاعلان عن استقبال طلبات الدعم

سيتم الإعلان و فتح باب استقبال طلبات دعم المشاريع بمقر الجماعة، مع تعميم وتعليق الإعلانات بمقرها وبالموقع الالكتروني للجماعة مع استعمال أية وسيلة متاحة من وسائل الاتصال، وذلك حسب الجدول الذي ستحدده لجنة تقنية في الموضوع، ما لم تكن هناك عوامل استثنائية من شأنها أن تدفع إلى تغيير المواعيد التي سيتم تقريرها.

المادة 9: صرف الدعم

بعد قبول الملف واستنفاد جميع مراحل دراسته من طرف لجنة الانتقاء والتتبع تحال نتائجها على مداولات المجلس لما يلي :

✓ المصادقة على عقد الشراكة أو العقد الملحق لدفتر التحملات حسب الحالة.

- يتوجب على الجمعيات والتعاونيات والنوادي المستفيدة الإدلاء بأربع نسخ مصادق عليها حديثا من ملفها القانوني للمصلحة المختصة بالجماعة، قصد تحويل الدعم بعد استنفاد جميع مراحل المصادقة.

المادة 10: احترام مقتضيات نظام صرف الدعم .

يعرض الإخلال الجزئي أو الكلي بمقتضيات هذا الدفتر الجمعية أو التعاونية أو النادي ل:

- إيقاف صرف الدعم.
- المطالبة بالإرجاع الكلي أو الجزئي لمبلغ الدعم.
- الحرمان من الاستفادة المؤقتة أو النهائية من دعم المجلس.

تدرس لجنة الانتقاء والتتبع القرار المتعلق بتطبيق أحد الجزاءات السالفة، تحت طائلة تفعيل جميع الإجراءات القانونية من طرف الجماعة وفق المساطر المتبعة في هذا الشأن.

المادة 11: تقديم الوثائق الثبوتية حول الدعم

تلتزم الجمعيات والتعاونيات والنوادي المستفيدة من الدعم بأن تقدم للمصالح المختصة بالجماعة كل الوثائق الثبوتية حول صرف الدعم الممنوح لها في إطار المشروع.

المادة 12: تغيير مكتب الجمعية أو التعاونية أو النادي

تلتزم الجمعيات /التعاونيات/ النوادي المستفيدة خلال فترة الدعم بإخبار إدارة الجماعة داخل اجل 30 يوما بكل المستجدات التي تعرفها مكاتبها المسير أو قوانينها الأساسية.

المادة 13: لجنة الانتقاء والتتبع

يعهد بانتقاء وتتبع طلبات الاستفادة إلى لجنة تتكون م السادة:

-رئيس المجلس الجماعي لوادي زم أو من ينوب عنه.

- أحد نواب الرئيس.

- رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة أو من ينوب عنه.

-رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية أو من ينوب عنه.

ويمكن لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم دعوة أي مصلحة أو شخص يرى فائدة في مشاركته في أشغالها.

المادة 14: الإعلان عن النتائج

تعلن لجنة الانتقاء والتتبع على النتائج بمحضر لأشغالها يتم وضعه على سبورات الإعلانات بمقر جماعة وادي زم ، وينشر عبر الموقع الالكتروني للجماعة، مع استعمال أية وسيلة متاحة من وسائل الاتصال.

المادة 15: التتبع و المر اقبة

تقوم لجنة الانتقاء والتتبع بمراقبة وتتبع عملية تنفيذ المشاريع المستفيدة من الدعم، وتلتزم بتحرير تقارير لضبط مراحل وسير تنفيذها.

المادة16 : العقوبات

في حالة عدم تنفيذ المشروع يطلب من الجمعية /التعاونية/النادي تقديم توضيحات مكتوبة عن الأسباب التي حالت دون إنجازه وإرجاع المبالغ المالية إلى الجماعة تحت طائلة تفعل جميع الإجراءات القانونية من طرفها وفق المساطر المتبعة في هذا الشأن.

المادة17 : حل النزاعات

في حالة نشوب خلاف حول تنفيذ أو تأويل مواد هذا الدفتر يحل المشكل بالتراضي بين المتعاقدين وفي حالة تعذر ذلك يتم اللجوء إلى المحكمة الابتدائية بوادي زم قصد الفصل في ذلك.

وادي زم في.....

الامضاءات

رئيس الجمعية /التعاونية/النادي

مشهود بصحة امضائه

تأشيرة رئيس المجلس الجماعي لوادي زم

المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
إقلـــيم خريبكة
جماعـــة وادي زم

بطاقة تقنية للمشروع

- اسم المشروع: .....
- حامل المشروع (اسم الجمعية أو التعاونية أو النادي): .....
- مقر الجمعية أو التعاونية أو النادي: .....
- رقم الحساب البنكي للمشروع (RIB) واسم الوكالة البنكية: .....
- الشخص المسؤول عن المشروع: .....
- عنوان المشروع: .....
- شرح المشروع: .....
- مكونات المشروع: .....
- أهداف المشروع: .....
- تاريخ انطلاق المشروع: .....
- تاريخ نهاية تنفيذه: .....
- مراحل الإنجاز: .....
- الاستفادة المتوقعة: .....
- ملاحظات: .....

التوقيعات

رئيس الجمعية أو التعاونية أو النادي

المسؤول عن المشروع

ختم الجمعية أو التعاونية أو النادي

المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
إقلـــيم خريبكة
جماعـــة وادي زم

بطاقة معلومات

- اسم الجمعية أو التعاونية أو النادي : .....

-عنوان الجمعية أو التعاونية أو النادي : .....

-الهاتف : .....

-الفاكس : .....

-البريد الإلكتروني : .....

-تاريخ التأسيس : .....

-اسم رئيس الجمعية أو التعاونية أو النادي : .....

- هاتف رئيس الجمعية أو التعاونية أو النادي: .....

- تاريخ أخر جمع عام: .....

- عدد أعضاء المكتب: .....

- النشاط الرئيسي للجمعية أو التعاونية أو النادي: .....

- ميادين ومجالات التدخل: .....

- تجربة الجمعية أو التعاونية أو النادي في المجالات ذات الصلة بالمشروع: .....

.....

توقيع رئيس الجمعية أو التعاونية أو النادي

المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
إقلـــيم خريبكة
جماعـــة وادي زم

تصريـــح بالشرف

أنا الموقع أسفله السيد: .....

رقم البطاقة الوطنية: .....

رئيس جمعية أو تعاونية أو نادي: .....

مقر الجمعية أو التعاونية أو النادي: .....

حامل مشروع: .....

أصرح بصحة الوثائق المدلى بها لدى جماعة وادي زم، وبأن الجمعية أو التعاونية أو النادي في وضعية سليمة اتجاه القوانين الجاري بها العمل.

إمضاء : رئيس الجمعية أو التعاونية أو النادي

مشهود بصحة إمضائه

التـوقـيعـــات

النائب الأول للرئيس	كاتـــب المجلـس
رحـالـي الكمرانـي	الحبيب كسيمي

النقطة الثامنة: الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي جماعي في شأن تنظيم شغل الملك العام للجماعة مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء.

العـرض

في عرضه لهذه النقطة ذكر السيد النائب الأول للرئيس أن النقطة تمت دراستها في إطار لجنة المرافق العمومية والخدمات يوم 22 يناير 2024، وصادقت بالإجماع على مشروع قرار تنظيمي جماعي في شأن تنظيم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء كما هو في التقرير الموجود بين أيدي الحضور، وفتح باب النقاش.

المناقشـة

حسن ممدوح: مكلف بمديرية المصالح الجماعية

في تدخله أوضح أنه سبق للمجلس المصادقة على قرار جماعي في الموضوع، ولم يؤشر عليه على أساس انه يجب أن يتضمن تحديد الأماكن والمساحة.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

أشار بأن النقطة واضحة والمشروع موجود بين أيدي السادة الأعضاء، طالبا المرور لعملية التصويت.

مقرر عدد: 86 بتاريخ 06 فبراير 2024.

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي جماعي في شأن تنظيم شغل الملك العام للجماعة مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير 2024، في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2024.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06- 33- 42 (الفقرة الأولى) -43 (الفقرة الأولى) - 48(الفقرة الأولى) -67-92 و100 منه.
- وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم: 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية، ولاسيما المادة 15 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي جماعي في شأن تنظيم شغل الملك العام للجماعة مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 16
عدد الأصوات المعبر عنها: 16
عدد الأعضاء الموافقين: 16 وهم السادة:

1- رحالي الكمراني
2- محمد زيداني
3- بوعزة العيادي
4- نجاة ميري
5- الحبيب كسمي
6- فاطنة نشاط
7- زهير برحيل
8- المصطفى العماري
9- بوعبيد غربال
10- عبد الإله حرطيطي
11- عزيزة شعير
12- محمد ماتور
13- هشام حسنابي
14- محمد سكراط
15- سعاد محراش
16- محمد المسعودي

- عدد الأعضاء الرافضين: (00).
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00).

ملحوظة: باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على قرار تنظيمي جماعي في شأن تنظيم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء التالي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم خريبكة
جماعة وادي زم

قرار تنظيمي جماعي

رقم ..... بتاريخ.....

في شأن تنظيم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم:

- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) لتنفيذ القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، كما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 1.6.124 الصادر في 21 من ذي القعدة 1473. (25 أغسطس2016) بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.
- بناء على الظهير الشريف رقم 91.20.1 الصادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية ، ولا سيما المادة 15 منه.
- بناء على المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الثاني 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون 12.90 المتعلق بالتعمير كما تم تغييره وتتميمه.
- بناء على المرسوم رقم 451-27-2 الصادر بتاريخ 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على القرار الجبائي رقم 10 بتاريخ 15 يوليوز 2020 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم الحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.
- بناء على اجتماع لجنة المرافق العمومية والخدمات بتاريخ 22 يناير 2024.
- بناء على مداولات المجلس الجماعي لمدينة وادي زم في دورته العادية لشهر فبراير 2024 بتاريخ 06 فبراير 2024.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول: يمنع منعا كليا شغل الملك الجماعي العام لأغراض تجارية أو ترفيهية بدون ترخيص قانوني مسبق.

الفصل الثاني: المواقع التي يمكن الترخيص فيها بشغل الملك الجماعي العام دون إقامة بناء:

1- **الشوارع** :

- شارع محمد الخامس بالأماكن التي يفوق عرض رصيفها 8 أمتار
- شارع المسيرة بالأماكن التي يفوق عرض رصيفها 8 أمتار.
- شارع بئر أنزران بالأماكن التي يفوق عرض رصيفها 8 أمتار.
- شارع 20 غشت بالأماكن التي يفوق عرض رصيفها 8 أمتار.

2- الساحـات :

- ساحة بني سمير - ساحة الشهداء - ساحة موريطانيا وأرصفة المؤسسات التعليمية.

3- الحدائق و الممر الأخضر:

- حديقة البحيرة - حديقة 20 غشت - حديقة محمد الخامس - حديقة ابن طفيل - حديقة المقاومة - الممر الأخضر.

4- تحدد جميع الأماكن بتصميم التهيئة الخاص بالمدينة مع المساحة المراد احتلالها، ولا يسمح بالاحتلال خارج الأماكن المذكورة أعلاه.

الفصل الثالث : الأثاث المستعمل، الأنشطة و المساحة.

1- الأثاث المستعمل:

- يستعمل الأثاث القابل للطي والحمل والمحمول بعجلات على أن يستعمل بالنهار وينقل بالليل.

- تحدد ساعات العمل بقرار تنظيمي في إطار الشرطة الإدارية يصدره رئيس المجلس الجماعي وفق المادة 100 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

2- الأنشطة المراد مزاولتها:

جميع الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل كبيع السندوتشات والحلزون والفشار وغيرها ولعب الأطفال الصغيرة وكذا القابلة للنفخ وغيرها، مع ضرورة التوفر على البطاقة الصحية المسلمة من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة.

3- المساحة :

يجب أن تتراوح المساحة ما بين أربعة (4) أمتار مربعة وعشرين (20) متر مربع حسب الحالة وطبيعة النشاط، ولعب الأطفال عشرين (20) متر مربع ، والسرك مفتوح.

الفصل الرابع: يقدم ملف رخصة شغل المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء بطريقة رقمية على المنصة الالكترونية للجماعة (منصة رخص).

الفصل الخامس: تسلم رخصة شغل الملك الجماعي العام إلى المستفيد شخصيا بعد أدائه الرسوم والواجبات المترتبة على هذا الترخيص مسبقا إلى صندوق وكيل المداخيل في بداية كل ربع سنة.

الفصل السادس: تعتبر رخصة شغل الملك الجماعي العام رخصة مؤقتة تسلم بصفة نفعية وتدخل حيز التطبيق ابتداء من تاريخ تسليمها للمعني بالأمر وأدائه الرسوم والواجبات.

الفصل السابع :تسلم هذه الرخصة للمستفيد شخصيا وبصفة مؤقتة، ويمكن سحبها منه عند مخالفته لمقتضيات هذا القرار وللقوانين الجاري بها العمل أو كلما دعت المصلحة العامة إلى ذلك، ولا يمكن لصاحبها المطالبة بأي تعويض كيفما كان نوعه وعليه إرجاعها إلى المصلحة التي تسلمها منها في حالة استغنائه عنها.

الفصل الثامن: إن رخصة شغل الملك الجماعي رخصة شخصية لا يسمح لصاحبها بتفويتها إلى الغير وعليه أن يلصقها في مكان بارز بمحل تعاطي حرفته حتى يكون الاطلاع عليها سهلا من طرف الإدارة والعموم.

الفصل التاسع: كل مخالفة لمقتضيات هذا القرار، تستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة في حقه : إما بحجز البضائع المعروضة على الرصيف أو إزالة ما تم بناؤه على نفقة المخالف بعد إنذار المعني بالأمر.

الفصل العاشر: كل من استغل الملك الجماعي بدون رخصة قانونية أو بطريقة عشوائية يعتبر مخالفا للقانون يوجب اتخاذ الإجراءات الزجرية في حقه طبقا للقانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

الفصل الحادي عشر: تعتبر المقتضيات السالفة الذكر بمثابة القرار المنظم لشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو ترفيهية دون إقامة بناء قصد القضاء على ظاهرة الاستغلال العشوائي للرصيف وحفاظا على جمالية ساحات وشوارع المدينة وذلك تفاديا لعرقلة السير والجولان.

الفصل الثاني عشر: يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المصالح الجماعية المختصة والقابض الجماعي كل في دائرة اختصاصه، مع إشعار السلطة المحلية به.

أشر عليه بتاريخ _____

رئيس مجلس جماعة وادي زم

إمضـاء:

التوقيعـات

النائب الأول للرئيس	**كاتـب المجلـس**
رحالـي الكمراني	**الحبيب كسيمي**

النقطة التاسعة: **التداول في العريضة المقدمة من طرف جمعية وادي زم للتنمية والتواصل حول موضوع إحداث أكشاك بساحة بني سمير خاصة بعرض وتسويق منتوجات النساء.**

العرض

في طرحه لهذه النقطة أشار السيد النائب الأول للرئيس بأنه تمت دراستها في إطار اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية يوم 22 يناير 2024، وتفاصيل المناقشة موجودة في التقرير بين أيدي الحضور، وفسح مجال المناقشة.

المناقشة

محمد المسعودي:

أوضح بأن موضوع إحداث الاكشاك من اختصاص الجماعة والتي يجب على طالبي الاستفادة كالجمعيات التنسيق معها في هذا الاطار.

عبد الاله حرطيطي:

قال بداية بأنه يعتذر عن عدم حضوره لأشغال اللجنة لظروف صحية ، وأضاف بأن جمعية وادي زم للتنمية والتواصل تعتبر من الجمعيات الجادة ، وهذا ليس فيه مدح لها ، وإنما لأنها تشتغل في صمت وحكامة وجميع برامج أنشطتها تنزلها على أرض الواقع، ملاحظا أن المكان المستهدف يتعلق بساحة بني سمير ، و حاليا هناك مستجد حيث يقال بأنها ستستغل من قبل "الفراشة"، لذا فهو يقترح اعتماد نموذج كما بمدينة سيدي حرازم عبارة عن أكشاك مصنوعة من الخشب ولا تتطلب مساحات كبيرة ، بحيث أن 500 متر مربع تكون كافية للاستغلال بواسطة العديد منها، ناهيك عن خلق رواج اقتصادي للجمعيات والتعاونيات ، وخلص بأن يؤخذ طلب الجمعية بعين الاعتبار.

زهير برحيل:

أشار بداية بأنه لابد من التنويه والاشادة بالعمل المؤسساتي المحكم والعمل التقني الإداري الذي قامت به الجمعية من خلال وضعها لهذه العريضة ، وتطرق إلى مسألة تحرير الملك العمومي بزنقة سوق الاثنين ، حيث عاين شخصيا في إطار جولة قام بها العمل الجبار الذي تم القيام به في هذا الاطار، دون إغفال الذكر أنه خلال هذه العملية فإن مجموعة من الأسر توقف دخلها اليومي الذي قد يتراوح بين 30 و150 درهم واليوم كانت وقفة احتجاجية ، وبالتالي يطرح في هذا الصدد موضوع استفادتهم من ساحة بني سمير وهو المكان الذي طلبته الجمعية لإحداث مشروعها ، لذا فهو يتساءل عن الوضعية القانونية للأكشاك وعددها وما سيحذف منها وما سيضاف ؟ وأنه من الممكن أن يستفيد من المكان" الفراشة" والجمعية، مقترحا ترك طلب الجمعية قائما إلى حين تحيين وضعية الأكشاك ليكون العمل متكاملا.

محمد سكراط:

أوضح أن العمل الذي قامت به الجمعية مقبول ، لاسيما وأنها تتوفر على تراكم مدني ، كما أنها طرحت النقطة المتعلقة بإحداث أكشاك بساحة بني سمير بغض النظر عما تريد أن تقوم به الجماعة بهذا المكان ، مضيفا أنه ليس لدينا تصور السيد الرئيس مع السلطة المحلية بخصوص هذه الساحة.

وفي نفس الاطار قال أن إحداث الأكشاك مسؤولية الجماعة وتخضع للكراء ، والجمعية تريد أن تعرض وتسوق ، أي عملية تجارية وهو شيء لا نختلف عليه ، ونظرا لكون الجمعية المذكورة كما بلغنا قدمت مشروعا في هذا الإطار والذي تموله الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو غير واضح لنا حتى نرى عرضها ومشروعها بشكل متكامل ، ولكي لا يقال بأن الجماعة تخلت عن اختصاصاتها ، وقد نفكر في مكان أخر ونتفاعل مع العريضة وندعم مثل هذه الجمعيات وندفع بالعريضة وفق ما يسمح به القانون ، مركزا على أنه يجب أولا معرفة رؤية الجماعة مع السلطة حول هذا المكان وفيما إذا كان موضوع العريضة يدخل في هذا النطاق، وكذا مسألة إعادة انتشار بعض الباعة، وخلص بأنه يتفاعل مع الجمعية وليس ضدها ، وإنما يجب التفكير في حلول مشتركة ، كما أنه يمكن استغلال أمكنة أخرى.

محمد زيداني:

أشار بأن العريضة عرضت مسبقا على أنظار مكتب المجلس، إلا أنه يود القول بأن المشروع غير واضح وفيما إذا كان يهم فقط نساء الجمعية أم النساء بالمدينة ككل؟ منبها بأن منهن من هن وافدات من الضواحي، لذا فمن المستفيد؟ ناهيك عن عدم حصر عدد الأكشاك المطلوبة، وافتراضا - يقول - أنها حصرت فمن الجهة التي ستتكلف بالمشروع، وهل سيكون ذلك في إطار شراكة؟ دون إغفال مسألة تجهيزها وتزويدها بالماء والكهرباء، على اعتبار أن عرض المتوجات سيكون بالليل والنهار، علما أنه ستأتي جمعية أخرى في نفس الإطار وتطرح عدة مشاكل، مستدلا باحتجاجات اليوم من طرف الأشخاص الذين لم يستفيدوا من السوق النموذجي، طالبا سلك منهجية تنبني على العدالة والانصاف.

بناصر اليوسفي:

قال بأنه خلال هذه الجلسة تم التصويت على دفتر التحملات المتعلق بالجمعيات ، وذهبنا في ذلك فيما هو مالي وأغفلنا أن ما هو جمعوي لا يندرج دائما في نفس الاطار ، بل المطلوب أن نوفر لهذا النسيج أيضا فضاء الاشتغال ودعمه بمكان لممارسة هذا النشاط وكذا لوجستيكيا ، وأنه مادامت الجمعية المعنية قد بحثت عن مصادر التمويل، وحيث أن ساحة بني سمير أصبحت ممتلئة لأنه عند وضع العريضة كان هذا المكان فارغا ، لذا فهو يقترح بديلا يتمثل في الساحة التي تم التصويت عليها في المجلس السابق في إطار إعادة تخصيص ملعب القرب جوار ثانوية المختار السوسي، بحيث يمكن تهيئتها وتجهيزها بمرافق صحية ويكون بها " سوق الصنعة " لأنه لابد من الدفع بهذا القطاع.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)

قال بأن الباب مفتوح في وجه باقي الجمعيات في إطار التسيير التشاركي والانفتاح على المجتمع المدني، مذكرا بأن العريضة مفيدة للجماعة في إطار برنامج النجاعة، مغتنما المناسبة لشكر جمعية وادي زم للتنمية والتواصل واضعة العريضة، مثمنا مجهوداتها والتي قدمت مشروعا لإحداث أكشاك بساحة بني سمير خاصة بعرض وتسويق منتوجات النساء، بعد أن بحثت عن التمويل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) التي طلبت منهم مكانا لإحداث المشروع المذكور.

حسن ممدوح: مكلف بمديرية المصالح الجماعية

أشار بأنه لتنوير السادة الأعضاء فإنه يمكن البث في مضمون العريضة بعد اتضاح معالم المشروع علما أن هناك نقاش مفتوح بين الجماعة والسلطة حول تثبيت الباعة الجائلين بنفس المكان.

مقرر عدد: 87 بتاريخ 06 فبراير 2024.

- النقطة المتعلقة بالتداول في العريضة المقدمة من طرف جمعية وادي زم للتنمية والتواصل حول موضوع إحداث أكشاك بساحة بني سمير خاصة بعرض وتسويق منتوجات النساء.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير 2024، في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2024.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06- 33-38-42 (الفقرة الأولى) -43 (الفقرة الأولى) - 48 (الفقرة الأولى) -67-121 -122-124- و125منه.
- المرسوم رقم 2.16.403 صادر في 6 أكتوبر 2016 المتعلق بتحديد شكل العريضة المودعة لدى رئيس مجلس الجماعة والوثائق المثبتة التي يتعين إرفاقها بها.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالتداول في العريضة المقدمة من طرف جمعية وادي زم للتنمية والتواصل حول موضوع إحداث أكشاك بساحة بني سمير خاصة بعرض وتسويق منتوجات النساء.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 17

عدد الأصوات المعبر عنها: 17

عدد الأعضاء الموافقين: 17 وهم السادة:

1- رحالي الكمراني
2- محمد زيداني
3- بناصر اليوسفي
4- نجاة ميري
5- الحبيب كسمي
6- فاطنة نشاط
7- زهير برحيل
8- المصطفى العماري
9- بوعبيد غربال
10- عبد الإله حرطيطي
11- عزيزة شعير
12- هشام حسنابي
13- محمد سكراط
14- سعاد محراش
15- محمد المسعودي
16- بوعزة العيادي
17- حنان شقيمة

- عدد الأعضـــاء الرافضيـن: (00).
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00).

ملحوظة: باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقـرر ما يلـي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على تأجيل البث في موضوع العريضة المقدمة من طرف جمعية وادي زم للتنمية والتواصل حول موضوع إحداث أكشاك بساحة بني سمير خاصة بعرض وتسويق منتوجات النساء، إلى حين اتضاح معالم المشروع وتوسيع دائرة النقاش حوله واتخاذ القرار الملائم في الموضوع.

التوقيعـات

النائب الأول للرئيس	كاتب المجلس
رحالي الكمراني	الحبيب كسمي

النقطة العاشرة: المصادقة على مقرر جماعي يقضي بتوحيد احتلال الملك العام الجماعي أمام المحلات التجارية والمهنية من حيث اللون والشكل.

العـرض

للإشارة أنه أثناء عرض هذه النقطة عوض السيد محمد زيداني (النائب الثالث للرئيس) السيد رحالي الكمراني (النائب الأول للرئيس)الذي غادر قاعة الجلسات لبضعة دقائق ، حيث أشار السيد النائب الثالث أن الموضوع تمت دراسته في إطار اجتماع لجنة المرافق العمومية والخدمات بتاريخ 22 يناير 2024، حيث بعد المناقشة صوتت بالإجماع على الإبقاء على تحديد ألوان الأغطية البلاستيكية في اللونين الأزرق أو الأحمر المفتوح (كرونة)كما وردت بالقرار عدد 08 بتاريخ 22 ماي 2006، على أن يهم ذلك جميع الشوارع والأزقة بالمدينة عوض الاقتصار على الشوارع الرئيسية وإدراج المقترحات المشار إليها في مشروع قرار تنظيمي جماعي يعدل ويتمم القرار السالف ذكره، والموجود بتقرير اللجنة بين أيدي الحضور، وفتح باب النقاش، حيث التحق بعدها السيد النائب الأول بمكانه لاستئناف رئاسته للجلسة.

المناقشـة

محمد سكـراط:
أشار بأن هذه النقطة يجب أن تناقش على مستوى الواقع نظرا لدلالاتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مركزا على أنه من الجيد أن نحافظ ونفكر في إبراز جمالية المدينة، إلا أنه يجب التصدي لكل من يسيء لهذه الجمالية، على اعتبار أن هناك من أصحاب "الشوايات " من لا يتوفر على مرحاض ومكان لغسل الأيدي، في حين أن هذه المحلات مرخصة، متسائلا فيما إذا كانت لنا القدرة لتوفير مجموعة من الشروط؟ لأننا أصبحنا جماعة قروية ولا نتوفر على شيء، مستفسرا أيضا عن أصحاب المأكولات بزنقة الحدادة، عارضا إلى مشاكل بعض المحلات التجارية، منوها من جهته بالمجهودات التي قامت بها السلطة المحلية فيما يتعلق بمحاربة احتلال الملك العمومي رغم ما قيل بهذا الخصوص، على أساس أن الهدف كان هو استخلاص واجبات الجماعة، وخلص بأنه يجب توفر عدة شروط قبل تنزيل المشروع وحل العديد من المشاكل التي تندرج ضمن هذا الإطار.

حسن ممدوح: مكلف بمديرية المصالح الجماعية
ذكر بأن النقطة جاءت بناء على ملتمس السلطة المحلية، لكون الأشخاص المخالفين في إطار العملية التي تم القيام لمراقبة استغلال الملك العمومي لن يرخصوا إلا بعد توحيد اللون والشكل مع منع استعمال الركائز العمودية وتعويضها بالأعمدة الهلالية، وأنه منذ شهر نونبر والتراخيص متوقفة.

محمد سكـراط:
ذكر مجددا بالاستغلال المفرط للملك العمومي من طرف بعض المحلات التجارية معطيا كمثال أحد بائعي الذهب بالقيسارية.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)
أشار بأن هناك مقرر جماعي متخذ في سنة 2006، وبمناسبة هذه النقطة يجب توسيع نطاقه.

عبد الإله حرطيطي:
أشار في تدخله بأن الأمر يندرج ضمن احتلال الملك العام الجماعي بترخيص وهو شبيه بالقرار الجماعي المتعلق بلون تزيين وصباغة الواجهات والمباني بالمدينة، مذكرا بأن التراخيص الممنوحة في إطار هذا الاحتلال وجب أن تتضمن المقتضيات موضوع القرار المطروح للمناقشة، وأن تكون ملزمة للجميع.

رحالي الكمراني: (النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي)
أوضح بدوره أن المسألة تهم الأماكن المؤدى عنها وبترخيص.

المصطفى العماري:
اقترح في تدخله أن يتم اختيار لون معين حسب الأزقة مع النص على ذلك بالتراخيص ،مع تنزيل القرار بالتدريج .

مقرر عدد: 88 بتاريخ 06 فبراير 2024.

- النقطة المتعلقة بالمصادقة على مقرر جماعي يقضي بتوحيد احتلال الملك العام الجماعي أمام المحلات التجارية والمهنية من حيث اللون والشكل.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير2024، في إطار جلسته المفتوحة للعموم (جلسة فريدة) المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2024.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06- 33-42 (الفقرة الأولى) -43 (الفقرة الأولى) - 48(الفقرة الأولى) -67- 92- و94 منه.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية ، ولاسيما المادة 16 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على مقرر جماعي يقضي بتوحيد احتلال الملك العام الجماعي أمام المحلات التجارية والمهنية من حيث اللون والشكل.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 13
عدد الأصوات المعبر عنها: 12
عدد الأعضاء الموافقين: 12 وهم السادة:

1- رحالي الكمراني
2- محمد زيداني
3- نجاة ميري
4- الحبيب كسمي
5- فاطنة نشاط
6- المصطفى العماري
7- بوعبيد غربال
8- عبد الإله حرطيطي
9- عزيزة شعير
10- هشام حسنابي
11- سعاد محراش
12- محمد المسعودي

- عدد الأعضاء الرافضين: (00).
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (01) وهو السيد محمد سكراط.

ملحوظة: باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقـرر ما يلـي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على قـرار تنظيمي جـمـاعـي يعدل ويتمم القرار الجماعي عدد 08 بتاريخ 22 ماي 2006 يـقـضـي بتحديد ألوان الأغطية البلاستيكية وإزالـة الصفائح القصديرية بجميع الشوارع والأزقة بالمدينـة التالي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم خريبكة
جماعة وادي زم

قـرار تنظيمي جماعي
رقم ..... بتـاريـخ:.....
يعدل ويتمم القرار الجماعي عدد 08 بتاريخ 22 ماي 2006
يـقـضـي بتحديد ألوان الأغطية البلاستيكية وإزالة الصفائح
القصديرية بجميع الشوارع والأزقة بالمدينة

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم:
- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) لتنفيذ القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، كما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 1.6.124 الصادر في 21 من ذي القعدة 1473. (25 أغسطس2016) بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.
- بناء على الظهير الشريف رقم 91.20.1 الصادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية، ولاسيما المادة16 منه.
- بناء على المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الثاني 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون 12.90 المتعلق بالتعمير كما تم تغييره وتتميمه.
- بناء على المرسوم رقم 451-27-2 الصادر بتاريخ 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على القرار الجبائي رقم 10 بتاريخ 15 يوليوز 2020 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم الحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.
- بناء على القرار الجماعي عدد 08 بتاريخ 22 ماي 2006 بتحديد ألوان الأغطية البلاستيكية وإزالة الصفائح القصديرية بجميع الشوارع الرئيسية بالمدينة.
- بناء على اجتماع لجنة المرافق العمومية والخدمات بتاريخ 22 يناير 2024.
- بناء على مداولات المجلس الجماعي لمدينة وادي زم في دورته العادية لشهر فبراير 2024 بتاريخ 06 فبراير 2024.

يقـــرر مـا يلـــي:

الفصل 1:
تحدد ألوان الأغطية البلاستيكية (kipé) في: الأزرق أو الأحمر المفتوح (كرونة) بجميع الشوارع والأزقة بالمدينة.

الفصل 2:
إزالة الصفائح القصديرية من واجهة المحلات التجارية والمهنية بجميع الشوارع والأزقة بالمدينة.

الفصل3:
يمنع استعمال الركائز العمودية فوق الأرصفة التي يقل عرضها على ثلاثة (3) أمتار وتعوضها الأعمدة الهلالية.

الفصل 4:
يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المصالح الجماعية المختصة والقابض الجماعي كل في دائرة اختصاصه، مع إشعار السلطة المحلية به.

أشر عليه بتاريخ .....

رئيس مجلس جماعة وادي زم

إمضاء:

التوقيعات

النائب الأول للرئيس	كاتب المجلس
رحالي الكمراني	الحبيب كسمي

النقطة الحادية عشرة: تـدارس المجلـس الجماعـي لمدينـة وادى زم لتقريـر تقييـم تنفيـذ برنامـج عمل الجماعة برسم سنة 2023.

العـرض

في طرحه لهذه النقطة أوضح السيد النائب الأول للرئيس بأن النقطة عرضت على الاجتماع المشترك الذي استدعيت له اللجان الخمسة المنبثقة عن المجلس الجماعي لوادي زم بتاريخ 05 يناير 2024 والتفاصيل والآراء موجودة في التقرير بين أيدي السادة الأعضاء، بعده فتح باب الدخلات.

المنـــاقشـة

محمد سكراط:

أوضح بأنه سبق تدارس هذه النقطة بشكل مستفيض في اللقاء المشترك للجان الخمس المنبثقة عن المجلس، وتم الوقوف على إكراهات تهم مجموعة من الاتفاقيات على مستوى المانحين والتأشيرة، وبأن هناك شراكات يستحيل تطبيقها، وأنه اقترح في اللجان إنجاز المشاريع القابلة للتنزيل في هذه السنة والسنة المقبلة كما تم التطرق لمشروع استكمال تهيئة 13 حي مستصلح بشبكة الكهرباء متسائلا عن مشروع أشغال الإنارة العمومية لشارع 20غشت (طريق الرباط)، وفيما إذا كان اعتماداته البالغة 220 مليون سنتيم تندرج ضمن المصفوفة المتعلقة بالتقييم؟ خاصة وأن مثل هذه مشاريع تعتبر من متطلبات الساكنة.

المصطفى العماري:

أكد على أن هناك اعتمادات متوفرة ومعروفة، في حين أن الغير المعروف منها واكراهاتها من المفيد توضيحها في الملاحظات بقائمة المشاريع.

المرفقات:

- تقرير تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة برسم سنة 2023.

مشروع تقرير تقييم تنفيذ برنامج عمل جماعة وادي زم برسم سنة 2023
والذي يضم 16 مشروع من أصل 24 مشروع

المحور الأول: البنية التحتية والخدمات الأساسية (6 مشاريع من أصل 7 مشاريع)

المجال	المحور الاستراتيجي	المشـــــاريع	الكلفة (بمليون درهم)	ما تم إنجازه من المشروع	النسبة %	قياس مؤشر الفعالية	ملاحظات
البنية التحتية	تهيئة الطرق والممرات الترابية	تهيئة الدنيبة القديمة زنقة الشهداء، شارع المجاهدين، والمحيط المجاور	25,00	-	0	رصدت الجماعة الاعتماد برسم ميزانية 2024	تم توفير الاعتماد برسم سنة 2024
		استكمال أشغال تهيئة شارع 20 غشت (مفترق الرباط RN 25 – طريق مولاي بوعزة RR 311) من حي دار الضو إلى حدود المدار الحضري اتجاه مولاي بوعزة - تصفيد وتوسيع الطريق - التشهير الدائل الإنارة العمومية تهيئة الحديقة والتشوير	42,00	الدراسة انجزت من طرف المجلس الجماعي عن طريق صفقة رقم 2018/04 كما أن مجلس الجهة أنجز الشطر1 من المشروع من شارع محمد الخامس الى المدارة الجديدة بطريق مولاي بوعزة	20	إعادة الاعتبار لوسط المدينة من خلال تهيئة البنيات التحتية وتقويتها	في انتظار تفعيل الاتفاقية مع مجلس جهة بني ملال - خنيفرة
		تهيئة مدخل مدينة وادي زم اتجاه جريكة والطريق في اتجاه جماعة بني سمير من جهة دوار الدحامنة	15,00	الدراسة انجزت من طرف الجماعة موضوع سند طلب رقم 2020/23	20	إعادة الاعتبار لمداخل المدينة	أنجزت الدراسة
		استكمال أشغال تهيئة شارع المسيرة وشارع بئر أزوران RN 25	25,00	تم إنجاز الجزء الكبير من أشغال تهيئة شارع المسيرة والأشغال جارية بشارع بئر أزوران	70	استجابة لرغبات المواطنين باعتبارهما شارعين رئيسيين في اتجاه طريق الفقيه بن صالح والسوق الاسبوعي الجديد وتجزئة البكوز ومصلى المدينة	الأشغال جارية بشارع بئر أزوران
	الربط بشبكة الكهرباء	استكمال تهيئة 13 حي مستصلح بشبكة الكهرباء	30,00	الدراسة أنجزت من طرف الجماعة موضوع سند طلب رقم 2019/07 تم انجاز المشروع	90	الأحياء المستصلحة في طور الاستفادة من عملية الربط بشبكة الكهرباء التي ستتمكن لاحقا بالإيجاب على موارد الجماعة من خلال حصول الساكنة المستهدفة في اطار التسوية على رخص البناء والربط	تم دفع الشطر الأول من حصة الجماعة لحساب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء، كما أن الجماعة تتوفر على اعتماد الشطر الثاني برسم سنة 2024
	تقوية الإنارة العمومية	تأهيل وتجويد التدبير وصيانة شبكة الإنارة العمومية وخفض الاستهلاك الطاقي السنوي (الطاقة الشمسية - مصابيح LED)	0,20	-	0	تم توفير الاعتماد من طرف الجماعة برسم ميزانية 2024	الدراسة في طور الانجاز

المحور الثاني: مجال الخدمات الاجتماعية والترفيهية (7 مشاريع من أصل 10 مشاريع).

المجال	المحور الاستراتيجي	المشـــــاريع	التكلفة (مليون درهم)	ما تم إنجازه من المشروع	النسبة %	قياس مؤشر الفعالية	ملاحظات
المجال الاجتماعي والترفيهي	المجال الترفيهي	تهيئة المسبح الجماعي	8,00	-	10	تلبية طلبات الساكنة وتهيئة هذا المرافق في مستوى لائق يستجيب لرغباتهم	إلى حين توفر الاعتماد الكافي والاجمالي، علما أن الجماعة وفرت 1 مليون درهم
		تهيئة فضاء الألعاب للأطفال بحديقة محي الدين	0,60	الدراسة أنجزت موضوع سند طلب رقم 2023/03	20	تلبية رغبات الساكنة بناء على مخرجات التشخيص التشاركي	المشروع قيد الدراسة
	المجال الرياضي	استكمـــــال تهيئة الملعب الجماعي (الشهداء)	20,00	تم انجاز 60 % من المشروع موضوع الصفقة رقم 2022/01	60	تحسين التجهيزات الرياضية بالمدينة وتوفير ظروف الاستقبال للفرق الرياضية بملعب الشهداء في مستوى لائق بشرف المدينة	تم استكمال الجزء الكبير من الأشغال، وتم افتتاح الملعب وجاهزيته لفرق 90 %
		تهيئة ملاعب القرب	3,90	الدراسة أنجزت موضوع سند طلب رقم 2023/03	20	استثمار طاقات الشباب ومنحهم فرصة لتطوير إبداعاتهم على كل الأصعدة الرياضية والثقافية تطوير الممارسة الرياضية	في طور نشر الصفقة
	مجال الثقافة و التعليم والتربية	تهيئة قاعة متعددة الاختصاصات (المكتبة القديمة بالبحيرة)	0,44	-	0	استجابة لطلبات جمعيات المجتمع المدني لافتقار المدينة لمثل هذه الفضاءات	المشروع قيد الدراسة
	المجال الصحي	تهيئة مركز لمعالجة الإدمان	0,20	-	0	استجابة لطلبات الساكنة لافتقار المدينة لمثل هذه المرافق	تم التفكير في إلغاء المشروع على اعتبار تهيئة مركز على المستوى الإقليمي
	تعزيز حفظ السلامة	تهيئة مقبرة سيدي عبد العزيز لدفن موتى المسلمين وحفر القبور	1,40	تم اقتناء الأرض لتوسيع المقبرة وسيطرة التعويض جارية	60	تلبية لرغبات الساكنة بعد استنفاذ الطاقة الاستيعابية للمقبرة الحالية	الاعتمادات المتوفرة 0,8 مليون درهم

المحور الثالث: مجال الاقتصاد المحلي والشغل (مشروع 1 من أصل مشروعين).

المجال	المحور الاستراتيجي	المشـــــاريع	التكلفة (مليون درهم)	ما تم إنجازه من المشروع	النسبة %	قياس مؤشر الفعالية	ملاحظات
المجال الاقتصادي	انعاش الشغل والدينامية الاقتصادية	استكمال تهيئة السوق النموذجي بني عمير	0,80	تم انجاز المشروع موضوع الصفقة رقم 2023/02 الصفقة في طور التسليم	95	فضاء لتنظيم وتثبيت الباعة المتجولين وكذا لتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية بالمدينة.	انتهاء الأشغال

المحور الرابع: مجال الخدمات الإدارية وخدمات القرب (مشروعين من أصل 5 مشاريع).

المجال	المحور الاستراتيجي	المشـــــاريع	التكلفة (مليون درهم)	ما تم إنجازه من المشروع	النسبة %	قياس مؤشر الفعالية	ملاحظات
المجال الإداري	تعزيز الوعاء العقاري وتعزيز خدمات القرب	تهيئة البنايات الإدارية	1,40	تم برمجة الاعتماد	10	تهيئة فضاء يليق بالموظفين والمرتفقين	قيد الدراسة
		تهيئة مواقف السيارات بواليات مجهزة بشرحات الطاقة الشمسية	0,60	تم برمجة الاعتماد	10	تهيئة هذا الفضاء في مستوى يأمن حاجيات الموظفين والمرتفقين	قيد الدراسة

توقيعات النقطة الحادية عشرة:

تدارس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم لتقرير تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة برسم سنة 2023.

التوقيعات

النائب الأول للرئيس

رحالي الكمراني

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

المملكة المغربية
جهة بني ملال خنيفرة
إقليـــم خريبكـــة
جماعـــة وادي زم
قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية
والاقتصادية والاجتماعية والرياضية
مصلحة كتابة المجلس والشؤون
الاجتماعية والمجتمع المدني

برقيـة ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله
مـوجـهـة إلـى الـديوان الـمـلـكـي
الربـــاط

سـلام تـام بوجـود مـولانـا الإمـام

وبعد،

يتشرف النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم على إثر انتهاء أشغال الدورة العادية لشهر فبراير2024 المنعقدة يوم الثلاثاء 2024/02/06، بأن يتقدم أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أعضاء المجلس الجماعي المذكور وعن سكان المدينة قاطبة ، إلى السدة العالية بالله جلالة الملك سيدي محمد السادس دام له النصر والتأييد ، بآيات ولائهم وإخلاصهم وتشبثهم بأهداب العرش العلوي المجيد ، راجين منه تعالى أن يحفظ جلالته وأن يطيل في عمره، مستحضرين الإنجازات التي حققها بلدنا في ظل القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله في جل المجالات والتي عززت من إشعاعه وريادته إقليميا ودوليا.

حفظ الله جلالة الملك سيدي محمد السادس وأيده ،وحقق على يديه الكريمتين ما يصبو إليه شعبه الوفي من كرامة وعزة ، راجين منه تعالى أن يجعله ذخرا وسندا لهذه الأمة وقائدا لمسيرتها التنموية، وضامنا لاستقرارها وأمنها ووحدتها، وأن يقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل المولى الحسن، وصاحبة السمو الأميرة الجليلة للا خديجة، وشدد عضده بشقيقه صاحب السمو الأمير مولاي رشيد، وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب الدعوات.

والـســلام

حرر بوادي زم في: 06 فبراير 2024

خادم الاعتاب الشريفة

النائب الأول لرئيس المجلس

الجماعي لوادي زم

إمضاء: رحالي الكمراني